دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عزوف المرأة الكويتية العاملة على المشاركة السياسية : دراسة مطبقة على كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	القبندي، سهام على أحمد
المجلد/العدد:	مج 41, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	11 - 65
رقم MD:	470439
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الكويت ، المرأة العاملة ، المشاركة السياسية ، الجوانب الاجتماعية ، الوعي السياسي ، جامعة الكويت
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/470439

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية
دراسة مطبقة على كلية العلوم الاجتماعية
بجامعة الكويت

سهام علي القبندي(*)

ملخص: يمثل دعم مشاركة المرأة الكويتية أولوية متقدمة على برنامج الاهتمام الوطني والقومي لدولة الكويت، ويظهر ذلك جلياً في الحرص على تفعيل مشاركتها السياسية كركن أساسي يعتمد عليه المجتمع في تحقيق التنمية الشاملة؛ لما لها من تأثير في تعميق ممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المواطنة، إلا أن الممارسة الحقيقية للعملية السياسية من قبل المرأة لا تزال هامشية وغير فعالة، ومن هنا استهدف البحث الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه: لماذا تعزف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية على الرغم من أنه يتوافر لديها قدر من التعليم، والخروج اليومي إلى سوق العمل، والاحتكاك بالحياة العامة في المجتمع بمؤسساته المتنوعة، بالإضافة إلى قدرتها على الإفصاح عن مطالبها. وقد أسفرت **النتائج** عن أهم **أسباب عزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية**، وهي:

العوامل الاجتماعية المتمثلة في: العادات والتقاليد التي تميز الرجل عن المرأة، بالإضافة إلى أعباء المرأة المتزايدة، وافتقاد الثقة في نواب مجلس الأمة، والشك في نزاهة الانتخابات مع نمطية النظام الانتخابي السائد.

العوامل الثقافية المتمثلة في: التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية، مع تدني مكانة المرأة في المجتمع، وانخفاض روح المنافسة أمام الرجل.

العوامل الاقتصادية، المتمثلة في: ضعف القدرة المالية للنساء للإنفاق على الحملات الانتخابية، مع قلة الدعم المقدم للمرأة من قبل المساهمين من

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
al_qabandisiham@hotmail.com

المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية، وعدم الالتزام بضوابط الإنفاق على الحملات الانتخابية.

وحول **مقترحات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة** أفادت النتائج ضرورة الاهتمام بمحو أمية المرأة بشكل عام مع إعطاء المرأة العاملة الحرية للتعبير عن رأيها بمختلف القنوات الشرعية ومساندتها في ذلك، والعمل على استخراج بطاقات انتخابية لكل من لها الحق في الانتخاب، واعتماد الرقم المدني كقيد للتصويت، مع إنشاء منظمات تساند المرأة سياسياً.

المصطلحات الأساسية : العزوف، المشاركة السياسية، المرأة العاملة، الحياة السياسية، المواطنة، مجلس الأمة، التنشئة السياسية.

أولاً – مدخل لمشكلة الدراسة :

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وممارسات ديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وعلى الرغم من المكاسب المثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة العربية مؤخراً، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء في الوطن العربي؛ بحيث لم يعد الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ترفاً أو بحثاً عن حقوق على النمط الغربي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة تحبو وأمامها الكثير لتصل إلى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار، وهذه المشاركة هي التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقهن؛ لأن هناك من يطالب بها ويبحث عنها، وقد حققت الكويت تقدماً أكثر من معظم دول الخليج من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين، وقد صدقت الكويت على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1994"، وتحفظت على ما يتعارض منها مع الشريعة الإسلامية.

وتشكل النساء الكويتيات نسبة مرتفعة من القوة العاملة بدولة الكويت، مقارنة بدول الخليج الأخرى؛ حيث تبلغ جملة أعدادهن 172,851 امرأة عاملة (15 سنة

فأكثر)، وهن يمثلن 45,9% من جملة قوة العمل الوطنية البالغ حجمها 376,570 عاملاً وفقاً لبيانات المجموعة الإحصائية للهيئة العامة للمعلومات المدنية في عام2011 م، وهي أعلى نسبة مشاركة للمرأة في منطقة الخليج في ذلك الوقت (المجموعة الإحصائية السنوية في 2011/12/31، 37)، وتعمل الغالبية العظمى من النساء في القطاع الحكومي. وتحصل النساء – بوجه عام – على أجر متساو مع أجر الرجل في الوظائف المتماثلة في القطاعين العام والخاص، وقد ازداد حضور المرأة الكويتية في سوق العمل باطراد في العقد الأخير، ويفترض أن يستمر في التزايد مستقبلاً (سعد الدين إبراهيم، 2004: 141–148).

ويُظهر السياق التاريخي للكتابات والحركات المرافقة عن تمكين النساء من نيل حقوق المواطنة الكاملة سياسياً وقانونياً على قدم المساواة مع الرجال عدداً من الحقائق المشتركة، أهمها الحقيقة القائلة : إن توسيع حيز المشاركة الديمقراطية، لا يمكن أن يتم من دون تأكيد أن المرأة مواطنة كاملة تمارس حقوقها الديمقراطية، والنظم السياسية التي تغيب فيها الديمقراطية المبنية على المشاركة الفعالة لمختلف قطاعات المجتمع عادة ما تضع عراقيل تحول دون المشاركة السياسية للمرأة (أحمد ثابت، 2003، 434).

ومن هذه الحقائق أيضاً: أن قضايا المرأة لا تكون أبداً بمعزل عن قضايا وتحديات المجتمع بأسره، وأن تعزيز مكانتها في مشاركة سياسية جادة لا يتنافى مطلقاً ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيس في رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء، فإذا كانت المرأة هي نصف المجتمع بحق، فإن مشاركتها السياسية تصبح ضرورية في الوقت نفسه. ودخول المرأة دائرة صنع القرار على جميع مستوياته مؤشر جيد لاستعداد المجتمع بأكمله للتعامل مع المستقبل ومع المتغيرات الدولية (عزة سليمان 2004، 66).

ويمثل دعم مشاركة المرأة الكويتية أولوية متقدمة على أجندة الاهتمام الوطني، ويظهر ذلك جلياً في الحرص على تفعيل مشاركتها السياسية بشكل أساسي لترسيخ قيم المواطنة والانتماء، وتأكيد أن لا مشاركة سياسية جادة في استبعاد المرأة أو تهميش دورها السياسي؛ فمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات – بما يتضمنه من الحق في التصويت والمشاركة في العملية السياسية، وإدارة شؤون الدولة وتنظيمها – يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطن الكويتي. إلا أنه من

الملاحظ أن المرأة – وهي نصف المجتمع – لاتزال محرومة – إلى حد كبير – من هذه الحقوق، على الرغم من أن القانون والدستور قد كفلا لها حقوقها السياسية في الترشح للانتخابات والتصويت ودخولها البرلمان، وتولي المناصب القيادية، إلا أن الممارسة الحقيقية للعملية السياسية من قبل المرأة لا تزال هامشية؛ فهي تمثل سياسياً إلا أن هذا التمثيل السياسي يعتبر رمزياً، وتنطوي عليه سمة العزوف من قبل المرأة سواء في مشاركتها في الترشح للانتخابات، أو التصويت، أو العمل السياسي؛ لظروف ثقافية، أو اجتماعية، أو سياسية سائدة في المجتمع، أو محددات مجتمعية بعينها، مثل: قلة وعي النساء بحقوقهن، وأساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتقاليد المجتمع التي تشجع اعتماد المرأة على الرجل اقتصادياً وتثني عزيمتها وهامتها عن الإسهام في عملية صنع القرار وممارسة حقوقها السياسية. ومن ثم حرمت المرأة من تفعيل دورها في تقرير مصيرها، والدفاع عن مصالحها، وممارسة نفوذها داخل المجتمع، وليس المقصود **بالمشاركة السياسية للمرأة** في هذا المقام الترشح للانتخابات والتصويت فقط، أو تولي منصب سياسي، أو قيادي، ولكن تشمل الفعل الاجتماعي للمرأة في منظمات المجتمع المدني.

وتأكيداً لما سبق، فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2011 – الذي أكد ضرورة تمكين المرأة سياسياً*، لتحقيق الحرية والارتقاء بمستواها اجتماعياً وسياسياً – أشار إلى الضعف الشديد في مستوى تمكين المرأة في المنطقة العربية، وجاء ترتيبها في المرتبة قبل الأخيرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2011، 49).

واستكمالاً لما سبق فإن تدني المشاركة السياسية للمرأة ليس نتيجة لقصور في التشريعات والقوانين المنظمة لها بقدر ما هو خلل ثقافي، وتاريخي، ومجتمعي دعمه قلة الوعي، وعدم الفهم الصحيح لبعض مجريات الأمور السياسية، بما يؤثر على اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي بشكل عام. ويعد عزوف المرأة عن المشاركة السياسية جزءاً من عزوف المجتمع ككل، فالمناخ السياسي بصفة عامة يدفع إلى الشعور بالاغتراب، وعدم القدرة على التأثير في صنع القرار

(*) المقصود بتمكين المرأة سياسياً: هو عملية مقننة هدفها تزويد المرأة بالمعرفة والإدراك والوعي السياسي من أجل مشاركة فعالة تقود إلى إحداث تغييرات مجتمعية مرغوبة، وتخلق مناخاً مجتمعياً يؤيد مشاركة المرأة سياسياً في المناصب القيادية والسياسية واتخاذ القرار.

(سلوى شعراوي جمعة، 2000)، بالإضافة إلى شعور المرأة بأن المجتمع والسلطة فيه لا يشعران بها ولا يعنيهما أمرها، وأنه لا قيمة لها في هذا المجتمع، ومن ثم تفقد الدافعية للمشاركة الفعالة.

ومما لاشك فيه أن الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية، وحرية الفكر وإبداء الرأي يعد مأساة كبيرة على المستوى الفردي والمجتمعي، بل يخلق أوضاعاً اجتماعية وسياسية مضطربة، ويغذي الصراع والعنف داخل المجتمعات والشعوب، فأساس الحرية والعدل والسلام هو احترام حقوق الإنسان وإعطاؤه الحق في تقرير مصيره واتخاذ قراره بنفسه.

High Commissioner For Human Rights 2011: 235-236).

وعليه، فإن هناك الكثير من المبررات التي طرحها التراث النظري حول **عزوف المرأة عن المشاركة السياسية** بوجه عام في دراسات وأبحاث وكتابات عديدة، إلا أن السؤال الذي يطرحه هذا البحث بشكل خاص هو : **لماذا تعزف المرأة العاملة وتبتعد عن المشاركة السياسية على الرغم من أنه يتوافر لديها قدر مناسب من التعليم، والخروج اليومي إلى سوق العمل، والاحتكاك بالآخرين، وبالحياة العامة في المجتمع بمؤسساته المتنوعة ؟ بالإضافة إلى قدرتها على الإفصاح عن مطالبها ؟ فضلاً عن ذلك فإنها من أكثر الفئات تأثراً بأي تغير يحدث في المجتمع من قبل أي نشاط سياسي فعال، أو من قبل منظمات المجتمع المدني، أو من الأعضاء المنتخبين سواء أكان هذا التغيير إيجابياً أم سلبياً.**

ومما تقدم فإن السبيل المؤكد لممارسة الديمقراطية هو دعم مشاركة جميع فئات المجتمع وفي مقدمتها المرأة؛ الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث والتنقيب عن كل ما من شأنه التأثير في مشاركة المرأة في العملية السياسية، وتحليل أسباب عزوفها عن هذه المشاركة، والخروج بمؤشرات واستراتيجيات تتخذ سبيلاً للوصول إلى مشاركة سياسية حقيقية وانتخابات نيابية ممثلة في عصر، تكون فيه أكثر مصداقية ودافعة على التطور نحو الديمقراطية.

وتأسيساً على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في توصيف، **وتحليل أسباب عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية** في إطار العوامل المجتمعية المحيطة، والدور السياسي المنوط بها، **واقتراح استراتيجيات للتعامل مع هذه الأسباب من وجهة نظر اجتماعية.**

ثانياً – أهمية الدراسة :

1 – تحاول الدراسة إلقاء الضوء على درجة الوعي السياسي للمرأة ودوافعها للمشاركة في واقع الحياة السياسية باعتبارها أسباباً حاكمة لمدى قابليتها للمشاركة، والوقوف على الأسباب والقيود التي تقف خلف العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية.

2 – رصد مجموعة من الدراسات والأفكار النظرية التي تحدد أبعاد العزوف، وتشير إلى أهم الآثار المترتبة على عدم المشاركة وتأكيد أهمية دور المرأة العاملة في الحياة العامة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية جنباً إلى جنب مع دورها الأسري والاجتماعي.

ثالثاً – أهداف الدراسة :

1– الكشف – بوجه عام – عن الوضع الراهن للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية العاملة.

2 – الكشف عن القيود والأسباب التي تؤدي إلى عدم إقبال المرأة الكويتية العاملة على المشاركة في الحياة السياسية.

3 – التوصل إلى مجموعة الآليات المقترحة التي تعزز دور المرأة العاملة في المشاركة السياسية.

رابعاً – تساؤلات الدراسة :

1 – ما الدور السياسي الذي تؤديه المرأة العاملة في الحياة العامة داخل المجتمع الكويتي ؟

2 – ما نوعية المشاركة السياسية للمرأة العاملة في الانتخابات الكويتية ؟

3 – ما أسباب عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية ؟

4 – ما الآليات المقترحة التي تعزز دور المرأة الكويتية العاملة في المشاركة السياسية ؟

خامساً – مفاهيم الدراسة :

1 – مفهوم المشاركة السياسية Political Participation:

تعد المشاركة عملية مكتسبة يعيها الفرد في أثناء حياته، وتتوقف أنشطتها

على مدى توافر القدرة، والدافعية، وكذلك الفرص المتاحة أمام الرد من خلال المجتمع ومنظماته المختلفة.

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها :

مجموعة الأنشطة الإرادية التي يؤديها المواطنون بهدف اختيار حكامهم، والإسهام في صنع سياسة عامة لهذا المجتمع سواء بشكل ظاهر أو غير ظاهر (Mcclosky, 1998: 253).

ويشير التعريف إلى مجموعة من الأنشطة يقوم بها الفرد مثل: حضور المؤتمرات والندوات السياسية والدعوة إلى الحملات الانتخابية، والتصويت، والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية، والترشح للمجالس المنتخبة، وتقلد المناصب السياسية، والإسهام في صنع القرار، وأيضاً الحوار والنقاش.

ويضيف (هاني عياد، 2005، 688) أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة الاختيارية التطوعية التي يقوم بها الأفراد، أو من خلال الأحزاب السياسية، ويسهمون بها في اختيار الحكام، وتحديد المواقف، ورسم السياسات العامة.

وترى الباحثة أن المشاركة السياسية هي عملية سلوكية يقوم الأفراد من خلالها بممارسة عمل معين لهدف سياسي سواء تقلد المناصب السياسية أو اختيار الممثلين، أو على مستوى المشاركة في مناقشة قضية عامة والعمل على إيصال الصوت للمسؤولين، وتتوقف مشاركة الفرد سياسياً على نوعية القضايا المثارة والأحداث القائمة واستعداده الشخصي للمشاركة.

ولقد عرف "بيرسي أليوم Allum" مفهوم المشاركة السياسية بربطه بمفهوم الاتصال السياسي Political Communication عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media بهدف تحقيق الرابطة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتصبح المشاركة السياسية هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعلومات الجديدة التي تخص لاعبي الأدوار السياسية، وكذلك تخص التنظيمات، وهكذا فرق "أليوم" داخل إطار تعريفه للمشاركة السياسية بين نمطين من أنماط الممارسة السياسية، هما: **الأول** أطلق عليه نمط المشاركة التقليدي أو الرسمي، ويضم الأنشطة والممارسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية، أما النمط الثاني من المشاركة السياسية فقد حدد في المشاركة غير الرسمية التي تنهض بها منظمات المجتمع المدني مثل الأحزاب خارج السلطة، وجماعات الضغط والمصلحة، والنقابات المهنية، وجمعيات رجال الأعمال وغيرها (Allum, 1995: 122-123).

وعليه، ترى الباحثة أن **المشاركة السياسية للمرأة العاملة** هي :

مساهمة المرأة العاملة باختيارها وإرادتها ورؤيتها للعمل السياسي بمستوياته المختلفة، وبمقتضى حقوقها السياسية التي يكفلها الدستور ويدعمها المجتمع المدني بمنظماته وجميع طوائف المجتمع.

2 – مفهوم العزوف Refrainment:

يقال **(عزفت)** نفسه عن الشيء؛ أي عافته وزهدت فيه، وتركته (مجمع اللغة العربية، 1990، 47)، وهو الإعراض بدرجة أو بأخرى عن المشاركة في أمر ما.

كما يعبر عن "**العزوف**" بالإحجام، أو الكف عن الأمر، أو الانصراف عنه، والنفور منه وكرهه، والامتناع عنه (روحي البعلبكي، 2001، ص48).

والمقصود **بعزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية** في هذه الدراسة هو :

"إحجام المرأة العاملة وانصرافها عن المشاركة السياسية في المجتمع، بجميع مستوياتها :

- التصويت في الانتخابات البرلمانية.
- الترشح لعضوية البرلمان.
- الانضمام إلى أحزاب، أو منظمات سياسية.

وعادة ما يفسر **عزوف المرأة عن المشاركة السياسية** – عند العامة – بأنه عدم المشاركة في العملية الانتخابية بالتصويت، إلا أنه أعم وأشمل من ذلك، فهو يضم عدم الاهتمام، أو عدم الحرص على معرفة البرامج المقدمة من المرشحين، ومدى مصداقيتها، وكيفية سير العملية الانتخابية، وتعرف ملابساتها، ويمتد إلى إهمال دور الأحزاب السياسية.

سادساً – الإطار النظري للدراسة :

- **المحور الأول : الدراسات السابقة.**
- **المحور الثاني: إشكالية المشاركة السياسية.**
- **المحور الثالث : واقع المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.**
- **المحور الرابع : معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية العاملة.**

يمكن القول إن الإطار النظري الخاص بالمشاركة السياسية داخل إطار النظم السياسية الخاصة بالمجتمعات الإنسانية، يعد إطاراً موجهاً لفكر الباحثة عند توظيفه لتراث علم الاجتماع، وعلم السياسة، والخدمة الاجتماعية في اتجاه تحقيق أهداف الدراسة، معتمدة في ذلك على النظرية البنائية – الوظيفية التي تفسر أسباب العزوف عن المشاركة السياسية داخل إطار النظام السياسي للمجتمع الكويتي ومدى فاعلية هذه المشاركة من عدمها.

المحور الأول – الدراسات السابقة :

وفي هذا السياق ناقشت الدراسة العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة بأبعادها المختلفة، وقد تخيرت منها الباحثة الدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة الراهنة والحديثة نسبياً؛ الأمر الذي يعود بالنفع عليها، منها :

دراسة "**بندر الظفيري : 1995**" التي رصدت اتجاهات المشاركة السياسية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، وأيدت النتائج أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومعظمها أيد تحفظاً في دخول المرأة البرلمان.

وقد أظهرت نتائج دراسة "**محمد منيف : 2000**" أن هناك إقبالاً ضعيفاً ومتحفظاً حول خوض المرأة للانتخابات ودخولها إلى البرلمان ومشاركتها في التشريع.

وتعمقت دراسة "**هناء الجوهري : 2000**" في دراسة (25) حالة من المشاركات في الحياة العامة من سبع دول عربية، وخرجت بمجموعة من الدروس المستفادة من التجربة في الحياة العامة مثل : ضرورة تسلح المرأة بالوعي، والعلم، والخبرة، واتساع الأفق المعرفي، والموضوعية، والالتزام، وتقديم القدوة في احترام المال العام، وعدم التكسب من الموقع، وأن نجاح المرأة في المشاركة يتطلب اتصالها بالهيئات والمنظمات الخاصة بالمرأة والطفل لتساعدها في تبني هذه القضايا، كما تساعدها في تنظيم عملها داخل المجالس النيابية.

وقد بينت دراسة "**مديحة عبادة : 2000**" أن من الخصائص الاجتماعية للمرأة المشاركة في الأنشطة السياسية : ارتفاع المستوى التعليمي لها، والتنشئة الاجتماعية على أساس المشاركة.

وفي دراسة "**همت عبد المجيد : 2001**" أثبتت الباحثة أن هناك علاقة إحصائية دالة بين تعرض عينة من طالبات الجامعة لوسائل اتصال متعددة ومشاركتهن السياسية الفعلية، مثل : التصويت في الانتخابات، وأوصت الدراسة ألا تعتمد قضايا المشاركة السياسية للمرأة على موسمية التناول في شكل حملات مكثفة في فترة معينة، ويعتمد ذلك على التخطيط العلمي، وأن تستخدم جميع الوسائل لخلق وعي جماهيري بأهمية مشاركة المرأة سياسياً.

واستهدفت دراسة "**مصطفى عوض ومحمد الشرقاوي : 2001**" تحليل القضايا المجتمعية التي يمكن أن تشغل اهتمام المرأة العاملة بالمجال الحزبي، خاصة الحزب الوطني، وكذلك العلاقة بين عمل المرأة الحزبي، والمجالس الشعبية المحلية، وضمت الدراسة ثلاثين مبحوثة من أمينات المرأة على مستوى القاهرة الكبرى، وأوصت الدراسة بأهمية التثقيف السياسي للمرأة، والتوعية بحقوقها السياسية، وكيفية ممارستها، والحفاظ عليها، وتنشيط العمل التطوعي السياسي، مع اقترانه بحوافز مادية ومعنوية، وإعداد كوادر نسائية شابة مدربة على العمل السياسي.

وعرضت دراسة "**نادية قاسم : 2001**" مجموعة من المعوقات التي تحول دون المشاركة النسائية في الوطن العربي، منها : الأمية، والتمييز لصالح الذكور، والافتقار إلى الهياكل السياسية، واقترحت استخدام استراتيجية التعليم وتطوير جودته مع تفعيل دور الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

وأضافت نتائج دراسة "**عطيات إبراهيم : 2001**" إلى النتائج السابقة أن من ضمن المعوقات : أن المرأة ذاتها ترى أن المشاركة غير ضرورية، مع عدم وجود الوقت الكافي لدى المرأة العاملة للمشاركة السياسية.

ولقد اتضح من دراسة "**Squires & Jones : 2001**" أن أفضل النظم الانتخابية للمرأة هو نظام التمثيل النسبي والدوائر متعددة النواب، والقوائم الحزبية، واستخدام نظام "الكوتا" لتخصيص فرص مشاركة أكبر للنساء.

وأوضحت دراسة "**سمير عبد الوهاب وعبد العزيز صفر : 2002**" مدى مساهمة التعليم في زيادة فاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأوصت بصياغة رؤية ثقافية لتحرير المرأة من خلال منظومة تتضافر فيها كل القوى والمؤسسات التي تجمع بين أجهزة التعليم والتثقيف والإعلام، والبحث العلمي.

ولقد بينت دراسة "**يوسف خليفة : 2003**" أهمية المشاركة السياسية للمرأة في إحداث التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الإطار كشفت دراسة "**نادية عبد العزيز : 2005**" انخفاضاً في اتجاهات المرأة العاملة نحو أنشطة المشاركة السياسية، وعدم التفكير في الترشح للمجالس المحلية أو التصويت في الانتخابات، وطرحت الدراسة تصوراً مقترحاً لاستخدام النموذج المعرفي السلوكي في خدمة الجماعة لتنمية اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة السياسية.

كما أظهرت دراسة "**ليلى عبد الوارث : 2006**" أن الحزب السياسي لا يؤدي دوراً فعالاً في نشر الوعي السياسي لدى المرأة، وأن البرامج التي يقدمها لا تساعد على تنمية هذا الوعي، خاصة فيما يتعلق بممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية. وعليه، استخلصت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور الأحزاب السياسية لدعم مشاركة المرأة سياسياً من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء تفسير نتائج الدراسة وتحليلها.

وقد خرجت دراسة "**هيلة المكيمي : 2010**" بأن المرأة الكويتية تواجه عدداً من التحديات في مرحلة ما بعد حيازة المقاعد البرلمانية، وهي كيفية المحافظة عليها وتبني قضايا غاية في الأهمية، مثل : قضايا الأسرة والطفل، والتعليم، وحقوق المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، وغير ذلك.

وفي إطار الطرح السابق لمجموعة الدراسات السابقة، يمكن تحديد أهم النتائج التي يمكن الاستفادة منها، وهي:

– وجود مجموعة من المعوقات تحول دون المشاركة السياسية للمرأة، مع انتشار مفاهيم خاطئة حول مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي. و أن من سمات المرأة المشاركة سياسياً ارتفاع مستوى التعليم والوعي لديها والتنشئة الاجتماعية على مبادئ المشاركة، والتسلح بالخبرة والموضوعية والالتزام. بالإضافة إلى أن التعليم له دور في زيادة الوعي السياسي للمرأة ودفعها إلى العمل العام والمشاركة . وأن نظام التمثيل النسبي والدوائر المتعددة واستخدام نظام الكوتا من أفضل فرص مشاركة المرأة في العملية السياسية، مع ضعف دور الأحزاب في

نشر الوعي السياسي، وضرورة الاهتمام بالتثقيف السياسي للمرأة وتوعيتها بحقوقها السياسية وتنشيط العمل التطوعي السياسي.

ومن الملاحظ أن معظم الدراسات سالفة الذكر لم تتناول تحليل أسباب عزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية بصورة متكاملة الجوانب، كما أنها لم تتطرق – في الأغلب والأعم – إلى البحث في كيفية التعامل مع هذا الإحجام والعزوف من خلال آليات عمل، تشجع وتعزز مشاركة المرأة العاملة في العمل السياسي. وهذا ما ستحاول الدراسة الراهنة الوصول إليه.

المحور الثاني – إشكالية المشاركة السياسية :

وتعد **المشاركة السياسية** في جوهرها إسهاماً لأفراد الشعب وجماعاته في الحياة السياسية، وإسهاماً لهم أيضاً – كمجموعات – في عمل جماعي، أو من خلال مؤسسات مجتمعية، أو نقابات مهنية، أو أحزاب سياسية، هدفها تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية (**رغد عبودي بطرس 1996، 24**) .

وللمشاركة السياسية مظاهر عديدة، منها : المال، الوقت، بذل الجهد، توافر مهارات قيادية، القدرة على الحوار، تبادل الرأي، الحضور والوجود بصفة دائمة.

وعليه، فإن التعريف الإجرائي Operational Definition لمفهوم **المشاركة السياسية** Political Participation الذي تبنته الدراسة يمكن تحديده على النحو التالي :

– عملية مكتسبة يتعلمها الفرد عن طريق التنشئة والتثقيف السياسي، وفي أثناء تفاعله مع الآخرين، وتتوقف على مدى ما يتيحه المجتمع من فرص لاتخاذ القرار.

وللمشاركة أهمية كبيرة في دعم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

– نشاط إرادي اختياري نابع من إحساس الفرد بالمسؤولية الاجتماعية يسهم من خلاله في الواقع السياسي للمجتمع، وهذا النشاط يتدرج من البساطة إلى التعقيد باختلاف المجتمع ودرجة تطوره.

– سلوك اجتماعي يعتمد على التطوع، ويهدف إلى تحقيق أهداف عامة

ومشروعة، وفي إطار القانون، ووسيلة تنبيه للأفراد لما يدور داخل العملية السياسية، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

وتمارس المشاركة السياسية من خلال أطر ديمقراطية يعبر من خلالها عن الرأي، وحرية الفكر بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار.

وقد تأخذ **المشاركة السياسية مجموعة من الإجراءات العملية**، منها (هاني عياد 2005، 676) :

- التصويت في انتخابات المجالس المنتخبة.
- الانتماء لأحد الأحزاب السياسية والعضوية فيه.
- الإسهام في اتخاذ القرارات السياسية وصنعها.
- مناقشة الأمور أو الإجراءات السياسية في لقاءات أو مؤتمرات عامة.
- الإسهام في رسم السياسة العامة للمجتمع من خلال تقلد المناصب القيادية.
- إنتاج المعارف السياسية وتوزيعها من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.
- الاغتراب السياسي الذي يعبر عن الشعور بعدم فاعلية العمل السياسي وفشله في تحقيق رغبات الجمهور العام.
- العزوف، وهو الإعراض عن الموقف السياسي، وعدم الاشتراك فيه، والامتناع عنه.
- المظاهرات السلمية التي تعبر عن رفض قرار، أو موقف سياسي معين.
- الاعتصام شكل من أشكال التعبير عن رفض قرار، أو موقف سياسي، ويتطلب التدخل لحله.

وهناك دوافع شخصية تدفع الفرد للمشاركة منها : تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام داخل المجتمع (بلقيس منصور، 2004: 66).

دوافع المشاركة السياسية :

لقد انتهى العلماء إلى أن المشاركة السياسية لها دوافعها، منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتصل باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية، **ومن الدوافع العامة للمشاركة السياسية** :

1 – الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من قبل كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، كما تستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة من خلال التعبير عن الآراء والأفكار والرغبات فيما يتعلق باتخاذ القرارات والقوانين والسياسات والبرامج السياسية، التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين.

2 – حب العمل والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف تحسين وجه الحياة.

3 – تقلد الأفراد دوراً محورياً ومؤثراً في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية.

4 – الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بينها؛ بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والمصالح.

5 – الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة؛ حيث أثبتت نتائج بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضاً عن المجتمع.

6 – عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها، التي تنمي في الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطناً مشاركاً.

7 – توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير، بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

مستويات المشاركة السياسية :

وتختلف مستويات المشاركة داخل المجتمع؛ فهناك النشطاء، المهتمون، الهامشيون، والمتطرفون السياسيون الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجؤون إلى أسلوب العنف، في حين أن النشطاء يتابعون الأحداث ويسهمون دوماً في صنع

القرار، ويكون لديهم فاعلية في المشاركة، ويعملون دائماً على متابعتها وتطوير أطرها، أما المهتمون فعلى الرغم من أنهم أقل أداء من النشطاء فإن مشاركتهم فعالة، في حين يتسم الهامشيون بالضعف وعدم الاكتراث والسلبية.

وللمشاركة السياسية مستويات عديدة، منها :

المستوى الأول : ويقصد به العملية السياسية على مستوى المجتمع ككل متمثلة في المجالس النيابية.

المستوى الثاني : ويقصد به العملية السياسية على مستوى المجتمع المحلي متمثلة في المجالس المحلية المنتخبة على مستوى المحافظة، المدينة. وهناك ما يسمى بالمستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي، والمستوى الفردي والمستوى الجماعي. كما يمكن **تقسيم المشاركين** إلى : المنخرطين في العملية السياسية، المؤثرين في السياسة وصانعي السياسات والقرارات، المساندين، أو الناخبين، وهم الذين يشاركون في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

وتتوقف صور المشاركة السياسية على درجة تطور المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويظهر ذلك جلياً في المقارنة بين المشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية. وتجدر الإشارة إلى أنه مهما تعددت مستويات المشاركة والتصنيفات المختلفة للمشاركة السياسية نجد أنها ضرورية ومهمة في جميع الأنظمة، حتى لو اختلف مفهومها من نظام إلى آخر؛ ففي **النظم الشمولية** تضمن المساندة والتأييد للنظام، أو الحزب في البلاد التي تسمح بوجود الأحزاب، ومن ثم التأييد والمساندة الحكومية وما تطرحه من سياسات، وبرامج، وفي **النظم الديمقراطية** توسع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار واتخاذه. والحقيقة التي تسلم بها معظم الأنظمة السياسية المعاصرة هي حقيقة ضرورة تزايد فرص المشاركة السياسية، وذلك في الدول المتقدمة والنامية على السواء (سيد أبو ضيف، 2002، 155 –157).

المحور الثالث – واقع المشاركة السياسية للمرأة الكويتية العاملة :

إن المشاركة السياسية – في أبسط معانيها – هي القيام بدور فعال في معالجة شؤون المجتمع وتيسير حياة الناس جميعاً، والمشاركة في صنع الخطط والبرامج التي تحقق الحياة الحرة الآمنة، وتبني الدولة اجتماعياً واقتصادياً

وسياسياً، وذلك من خلال مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية السياسية، والتفاعل معها. وترتبط المشاركة السياسية بمدى النضج المجتمعي، وتوافر أعمدته الرئيسة في حرية الرأي والتعبير، وممارسة الديمقراطية.

وعليه، فإن المشاركة السياسية للمرأة تعبر عن إسهاماتها في العملية السياسية من إبداء الرأي، أو حق الرفض، أو اتخاذ أي موقف سياسي ضد أي قرارات لا تناسبها عبر قنوات التعبير المختلفة المباشرة، أو غير المباشرة، مع تحديد دورها في إنجاز المهام السياسية.

وترى الباحثة أن التحليل الاجتماعي للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، يتنازعه اتجاهان أساسيان، هما:

الاتجاه الأول: يرى أن دور المرأة يتمحور حول الأسرة، ويرفض مشاركتها السياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والبعض من ممثلي هذا الاتجاه يبالغ في رفض خروج المرأة للعمل ومشاركتها في الحياة العامة، ويعتبره تهديداً للأسرة، وخروجاً عن القواعد الدينية، إلا أن هناك من يرى من أصحاب هذا الاتجاه في إمكانية الجمع بين رعاية المرأة لأسرتها، ومشاركتها في الحياة العامة، والحياة السياسية، ويؤكد أن التزام المرأة الديني لا يتعارض مع دورها في تنمية المجتمع.

الاتجاه الثاني: يؤمن بأهمية دور المرأة في الحياة العامة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية، والاقتصادية جنباً إلى جنب مع دورها الأسري (سلوى شعراوي جمعة، 2005: 881).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع، وتحمل المسئولية، ويرجعون تخلف المجتمعات إلى انعدام حرية المرأة وجهلها، وأنه لا مجال لتقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة بدورها كاملاً، وفتح الأبواب أمامها في التعليم، والتدريب، والعمل (سامية الساعاتي، 1999: 241–243) (هنري عزام، 1999: 61).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أيضاً أن المشاركة السياسية لها تأثيرات إيجابية على شخصية المرأة (كفاح حداد 2001: 131 – 134)، وتأخذ هذه التأثيرات الإيجابية مجموعة من الصور والأشكال التي يمكن عرضها على النحو التالي:

– زيادة الوعي السياسي للمرأة وتشجيعها على المشاركة السياسية؛ مما

يساعدها على تسليط الضوء على قضاياها المصيرية، وعلى متطلبات الواقع المجتمعي المعاصر، وعلى الدور الذي يجب أن تقوم به في تحقيق ذاتها وبناء شخصيتها بإيجابية؛ الأمر الذي يدعم شعورها بالقوة والاعتزاز، ويخلصها من الشعور بالضعف والتدني أمام الرجل.

– الاستفادة الحقيقية من الوقت؛ فمهما كانت مسؤوليات المرأة فالعمل السياسي يجعلها تعظم وقتها وتمنح نفسها أوقاتاً تمارس فيها حياتها العامة ومشاركتها السياسية والاجتماعية، مع تأصيل إحساس المرأة بأنها عضو فاعل في المجتمع من خلال اشتراكها في إصلاح الأوضاع غير المرغوب فيها. وعليه، فإن إدماج المرأة في عملية اتخاذ القرار يضمن الوصول إلى قرارات تعكس احتياجات الأسرة والمجتمع معاً.

– وصول المرأة إلى مراكز السلطة وصنع القرار لن يعزز فقط قدرتها على الإسهام في إعادة صياغة أولويات الدولة والمجتمع وترتيبها، ووضعها في ترتيب متقدم ضماناً لاتخاذ قرارات فيها، بل سيعزز أيضاً إسهامها في ترتيب البدائل، والخيارات المطروحة، والمفاضلة بينها، وهذه هي أساس عملية اتخاذ القرار.

المحور الرابع – معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية العاملة :

لاشك أن هناك ضعفاً واضحاً في المشاركة السياسية بين النساء وباقي أفراد المجتمع؛ نظراً لما يحيط المجتمع من مشكلات مزمنة تعقدت وتراكمت عبر الزمن؛ مما جعل النساء يرفضن المشاركة ويعزفن عنها، لعدم جدواها في تحقيق أهداف المجتمع. و لم يقتصر هذا الأمر على المجتمع الكويتي بل تعداه إلى كثير من دول العالم النامي. (Hoskin, 2003:13).

ولقد ظلت الأنشطة السياسية لفترة طويلة من الزمن حكراً على القيادات النسائية، التي تملك السلطة في المواقع المهمة أو التطوعية، ويتوقف مدى مشاركة المرأة سياسياً داخل المجتمع على مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها توافر قسط من الديمقراطية والحرية، ومدى ما يوليه المجتمع لجماعات على حساب جماعات أخرى وغيرها، ومن الملاحظ أن محدودية المشاركة السياسية للمرأة العاملة – وعلى وجه الخصوص المعوقات التي تدفعهن إلى العزوف عن الأنشطة السياسية، والتخلي عن دورهن السياسي داخل المجتمع، وتحول دول انطلاقهن

نحو النضج السياسي، ونيل حقهن الطبيعي في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهن داخل المجتمع – ترجع إلى مجموعة من المعوقات التي يمكن عرضها في نقاط موجزة على النحو التالي:

1 – ذكورية ثقافة الدولة والصفوة السياسية الحاكمة؛ حيث يعد شيوع الثقافة السياسية الأبوية، الذكورية عائقاً أساسياً أمام تبوء المرأة الكويتية أدواراً ومشاركات فاعلة وإيجابية.

2 – من الملاحظ أن هناك قيوداً دستورية، أو قانونية على مشاركة المرأة سياسياً في الأحزاب والبرلمان والحكومة .. إلخ، والنظامان الدستوري والقانوني الكويتي يؤسسان للمواطنة والمساواة والديمقراطية، لكن ثمة فجوة بين قانون الدولة وقانون الأعراف والتقاليد في الكويت؛ الأمر الذي يؤثر على مساحات مشاركة المرأة من ناحية، بل يؤثر أيضاً على سريان مبدأ سيادة القانون ذاته من ناحية أخرى؛ حيث إن القيود الثقيلة على دور المرأة السياسي في الكويت ناتجة من الأعراف والتقاليد والصراع السياسي بين الجماعات السياسية الحديثة والسلفية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويمكن رصد بعضها فيما يلي :

– الدور المتدني للمرأة، وهو أحد نواتج تصور تقليدي ومحافظ للمرأة، وفهم يعود لبعض مكونات الموروث الثقافي، وبعض أنماط التدين الشعبي، ومن ثم حصار هذا الكائن الإنساني، وضبط دوره في المجال الخاص، وفي نظام الأسرة، أو العائلة أو القبيلة أو العشيرة، هذا التصور الشائع يعني عدم قدرته على أن يكون رمزاً على الدور القيادي خارج الحرم التقليدي لدور المرأة كزوجة وأم وجدة.

– الصراعات التفسيرية والتأويلية حول حقوق المرأة عموماً في نظام الشريعة الإسلامية، أو التشكيك في مسألة أهلية المرأة للولاية العامة على الرغم من بروز فتاوى عديدة تصدت لذلك وأثبتت جدارتها بالولاية العظمى ذاتها.

3 – ضعف الثقة بين السلطة والمرأة؛ وذلك نتيجة لعوامل عديدة، مثل : الوعود الكثيرة التي لاتستطيع الحكومة الوفاء بها، فضلاً عن عدم المصارحة بالحقائق؛ مما يؤثر على سلوك المرأة وقيمها ويقف حائلاً بينها وبين المشاركة السياسية، وينعكس ذلك في أشكال السلبية واللامبالاة وصورهما.

4 – نمو العنف السياسي بدلاً من النظام الديمقراطي، وتخطي جميع المعايير

والأعراف الاجتماعية والسياسية التي تحد من التنمية السياسية، وعدم الثقة في المشاركة السياسية للمرأة.

5 – ضعف الدعم الحزبي للمرأة وهشاشته؛ حيث إن معظم الأحزاب لا تقدر دور المرأة وإمكاناتها في العمل العام، وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك، ولا يتضح موقف الأحزاب من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات، بل على مستوى القاعدة من حيث تكوين الكوادر الحزبية النسائية سياسياً؛ فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة، وكأن الهدف المعلن عنها تفعيل المشاركات السياسية النسائية.

6 – ما تتوقعه المرأة العاملة من تهديدات لحياتها الخاصة، واعتقادها بأن المشاركة السياسية قد تؤثر على علاقتها بالآخرين، أو تؤثر على مركزها العلمي، والمهني، وخاصة في المجتمعات الصغيرة.

7 – أن نتائج المشاركة في العمل السياسي غير مؤكدة، ودائماً ما تكون هناك فجوة بين الوعود والتنفيذ الواقعي داخل المجتمع.

8 – تقلص دور منظمات المجتمع المدني في اتخاذ التدابير اللازمة لحل المشكلات التي تواجه عمل المرأة السياسي.

9 – الافتقار إلى الهياكل السياسية والمعلوماتية والخدمية ذات النوعية الجيدة اللازمة لوضع خطط ومشروعات تدعم المشاركة السياسية للمرأة.

10– نقص الخبرة في كيفية إدارة الحملات الانتخابية من حيث الحوار الجماهيري، والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة.

المرأة الكويتية ودخول البرلمان :

تعتبر مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية ووصولها إلى مؤسسات صنع القرار، ومنها البرلمان، شرطاً ضرورياً لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها ومصالحها العامة، ولقد أسهم التنوع في تركيبة البرلمان ليشتمل على ممثلين من جميع الفئات الاجتماعية المختلفة بما فيها القطاع النسائي، في جعل المرأة عنصراً مشاركاً في التعبير عن قضاياها وطرح مشكلاتها، وتطوير القوانين والتشريعات التي تعالج أوضاعها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مثل : (العمل، الزواج، الجنسية، الطلاق ...)، وعنصراً ضاغطاً للتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها، كما أنه يسهم في توسيع قاعدة الشرعية لمؤسسات النظام

السياسي، ويزيد من واقعية تمثيلها للمجتمع وحقيقته، وهو ما يعزز – في المحصلة النهائية – من مكانة المرأة في المجتمع ويطور مهاراتها ويعمق مفاهيم الانتماء الوطني والاعتزاز القومي لديها، لتحقيق أهداف النظام السياسي في التنمية الشاملة في المجتمع الكويتي.

ولقد شهدت الساحة الكويتية نشاطاً وتحركاً من المرأة والرجل للمطالبة بإقرار حقوق المرأة السياسية وكللت هذه الجهود بدعم لا محدود من أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي دفع بفكرة نيل المرأة لحقوقها السياسية من جديد بعد التجربة الأولى عام 1999، فكان تاريخ 16 مايو عام 2005 يوماً مشهوداً في تاريخ الكويت بعد أن وافق مجلس الأمة على منح المرأة الحق السياسي في الترشح والانتخاب مساواة بالرجل.

ولقد كللت هذه المحاولات التي خاضتها المرأة الكويتية لدخول الانتخابات خلال عامي 2006، 2007 بالنجاح؛ حيث نالت عام 2009 أربعة مقاعد بمجلس الأمة، وهذا يعتبر نصراً تاريخياً في مسيرة المرأة الكويتية لحصولها على التأييد الشعبي.

وتجدر الإشارة إلى أن رصد واقع انتخابات 2006 قد أظهر تقدماً ملحوظاً في مشاركة المرأة سياسياً في ضوء الفعاليات الرئيسة التالية :

– تدافعت كثير من النساء للترشح للانتخابات البرلمانية عام 2006، مع الأخذ بعين الاعتبار – دائماً – أن تلك المشاركة الأولى جاءت في ظروف غير مناسبة، فيما يتعلق بحل مجلس الأمة قبل انتهاء دور الانعقاد بما يقرب من عامين في تلك الدورة التي أقرت فيها حقوق المرأة السياسية، وهذا يعني أن المرأة أقبلت على تسجيل اسمها كمرشحة، على الرغم من قصر المدة المتاحة لها مقارنة بالمدة التي تتاح في الظروف العادية، ومن دون أي حملات توعية لها، ولم تمنع هذه الظروف 27 امرأة كويتية من الترشح في جميع الدوائر، وتفوق بعض النساء المرشحات على بعض المرشحين من الذكور في نسبة ما حصلن عليه من أصوات في أكثر من دائرة انتخابية، وهذا – في حد ذاته – يشير إلى أن الرجل الكويتي لا يرفض ترشح المرأة للبرلمان في المطلق.

– وعلى صعيد الانتخاب، وهو جناح مهم من أجنحة العملية الانتخابية فقد شاركت المرأة الكويتية بما نسبته (35%) من إجمالي الناخبين المشاركين في التصويت، وهذه نسبة كبيرة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها التجربة الأولى على

هذا الصعيد. ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الأصوات النسائية في انتخابات عام 2006 ذهبت لمرشحين رجال؛ أي أن المرأة لم تنحز للمرشحات من بنات جنسها لمجرد أنهن نساء، وهذا يعني أنها مارست نوعاً من الموضوعية في الاختيار.

– وعلى صعيد المشاركة الإعلامية والثقافية كان للمرأة الكويتية صوت، وبقدر ما كانت تسمح به ظروف العملية الانتخابية قبل إقرار حقوقها السياسية، وبعد إقرار تلك الحقوق علا ذلك الصوت وازداد قوة، وظهرت مجموعة من المحللات السياسيات، خصوصاً من الأكاديميات اللاتي ازدانت بهن بعض الشاشات الفضائية كاسرات بذلك الاحتكار الرجالي لمهمة التحليل السياسي في الكويت على مدى عقود طويلة. وقد نتج عن حصول المرأة الكويتية على حقها السياسي في الترشح والانتخاب، نيل حقها في التوزير أو المشاركة في الحكومة كعضو، باعتبار أن شروط التوزير هي نفسها شروط الترشح وفقاً للقانون، وعليه، فقد نجحت المرأة الكويتية على هذا الصعيد نجاحاً مشهوداً.

– كما كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2009 عن فوز أربع سيدات بمقاعد برلمانية، وقد اعتبر الكويتيون أن التصويت لصالح المرأة جزء من التغيير الإيجابي المطلوب، وأن المرأة ستشارك بفاعلية في مناقشات البرلمان، وتقترح حلولاً للقضايا الملحة، مثل التوظيف والإسكان والتعلم والصحة. وتشير الباحثة إلى أهمية توسيع نطاق مشاركة المرأة الكويتية في البرلمان لتحقيق ما يلي:

– إحداث تغير تدريجي في تقبل المجتمع الكويتي لدور المرأة في الحياة السياسية.

– الاستفادة من مهارات النساء المؤهلات وخبراتهن وطاقاتهن في معالجة القضايا المصيرية التي تواجه دولة الكويت.

– تمكين القطاع النسائي من التعبير عن قضاياه وضمان إحداث التعديلات على التشريعات التي تنتقص من حقوق المرأة؛ مما يساعد في تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص للنساء والرجال على حد سواء.

– تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة من التمثيل في البرلمان مع تعميق مفاهيم الانتماء الوطني وتعزيز طاقات الأمة وتوظيفها في تحقيق التنمية الشاملة.

– المساعدة في إدارة الأزمات وحل الصراعات بالطرق الهادئة والسليمة لما تتمتع به المرأة من الميل بطبعها إلى الهدوء والأمن والسلم.

وأخيراً، فإن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية العاملة من أهم الأساسيات التي يعتمد عليها المجتمع في تحقيق التنمية الشاملة؛ لما لها من قوة وتأثير في تعميق الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المواطنة، والولاء والانتماء للمجتمع الكويتي.

ومما تقدم، فإنه على جميع مؤسسات المجتمع وهيئاته تذليل العقبات بقدر الإمكان، وتضافر الجهود بينها لتشجيع المشاركة السياسية، ودعم ثقة المرأة العاملة بنفسها وبقدرتها على التعاون، والإسهام في بناء المجتمع. والأخذ بعين الاعتبار أن **مشاركة المرأة العاملة سياسياً** لا تستند إلى قدراتها الشخصية، والعقلية، وثقتها بنفسها، ومدى استعدادها وتقبلها لعملية المشاركة، بل تتركز بشكل قوي على الخيارات التي يعطيها المجتمع للمرأة، ومدى إيمانه بما يمكن أن تحققه من إنجازات، وكذلك إتاحة الفرصة لتقلد المناصب القيادية، ومراكز اتخاذ القرار. ومما لا شك فيه أن الأداء الجاد للمرأة الكويتية داخل المجالس المنتخبة هو الاختبار الحقيقي لقدراتها وطاقاتها، ومدى صلاحيتها لهذا العمل القيادي، كما أنه الوسيلة الوحيدة والممر الحقيقي الذي يمكن أن تجتازه المرأة لإقناع الناخبين مستقبلاً بأهليتها، ومدى إسهامها في اتخاذ القرار السياسي، وتحقيق المصلحة العامة.

سابعاً – منهجية الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي Descriptive Method باعتباره المنهج الملائم لاستطلاع رؤى عينة الدراسة والوقوف عليه، أما الطريقة البحثية الرئيسة لتحقيق أهداف الدراسة، التي تتوافق في الاستخدام مع منهجها الرئيس فهي طريقة المسح بالعينة، التي تمكننا من استطلاع رأي العينة والكشف عن رؤيتها اعتماداً على صحيفة الاستبانة باعتبارها أداة جمع بيانات متوافقة في الاستخدام مع هدف الحصول على إجابات عن تساؤلات الدراسة.

ثامناً – أدوات الدراسة :

تتمثل أداة الدراسة في صحيفة استبانة حول عزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية، وقد عرضت الأداة على [10] من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم

الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت؛ لتعرف مدى صدق محتوى صحيفة الاستبانة وارتباطها بمتغيرات الدراسة، وكذلك الصياغة والسلامة اللغوية، وقد قيس معامل الثبات لأسئلة صحيفة الاستبانة باستخدام إعادة الاختبار بفاصل زمني مقداره خمسة عشر يوماً، وطبق على 10 مفردات من خارج عينة الدراسة، وحسب معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني فكانت قيمة معامل الثبات (0,95)، وبحساب معامل الصدق الإحصائي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$ = 0,95؛ مما يؤكد صدق الاستمارة عند مستوى معنوية 0,05.

تاسعاً – مجالات الدراسة :

– **المجال المكاني** : كلية العلوم الاجتماعية بجميع أقسامها العلمية – جامعة الكويت.

– **المجال البشري** : أجري حصر شامل للسيدات العاملات بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت (مقر عمل الباحثة) من الإداريات والموظفات، وقد بلغ عددهن (136) سيدة عاملة.

شروط اختيار العينة :

– أن تكون كويتية الجنسية.

– مرور ثلاثة أعوام على الأقل على عملها داخل الجامعة لضمان اكتساب الخبرة والاحتكاك والتفاعل مع الآخرين.

– موافقة مفردات العينة على المشاركة في البحث والإدلاء بالمعلومات المطلوبة، ووفقاً لذلك فقد بلغ عدد المفردات التي تنطبق عليهن الشروط (110) مفردات تم سحبت بطريقة عشوائية مقصودة.

– **المجال الزمني** : الفترة من أول فبراير 2010 إلى منتصف شهر مارس 2010.

عاشراً – نتائج الدراسة :

1 – البيانات الأساسية :

اتضح من **الخصائص العمرية** أن (72.7%) من السيدات في عينة الدراسة تقع أعمارهن في المرحلة العمرية من (25 إلى أقل من 40 عاماً)، وهو سن العطاء والعمل والقدرة على الإنجاز والمشاركة في تقدم المجتمع، في حين تقع (15.5%) في المرحلة العمرية من (40 – 50عاماً)، وانخفضت سن من هن أقل من 25 عاماً إلى (11,8%).

– تبين من البيانات الخاصة **بالحالة التعليمية** أن أكثر من نصف عينة الدراسة (53,7%) حاصلات على تعليم عالٍ، وبعضهن أكملن دراساتهن العليا؛ مما يؤكد ارتفاع مستوى التعليم بين الإناث، ومدى اهتمام المرأة الكويتية باستكمال دراستها ومشاركتها في الحياة العامة، في حين حصلت (46,3%) على مؤهل متوسط.

– أشارت النتائج الخاصة **بالحالة الوظيفية** إلى أن معظمهن يعملن بأعمال إدارية ومكتبية بنسبة (67,3%)، يلي ذلك أعمال السكرتارية (17,3%)، و(11,8%) اختصاصيات اجتماعيات و (3,6%) يعملن في الشؤون القانونية، ومن الملاحظ أن جميع الأعمال تتناسب مع طبيعة المرأة الكويتية التي تحرص على العمل الذي يلائم أعباءها الأسرية ويتواءم معها.

– وحول **الحالة الاجتماعية** أظهرت النتائج أن (73,7%) من العينة متزوجات، و(22,7%) لم يسبق لهن الزواج، و(3,6%) مطلقات. (جدول 1)

2 – النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول : ما الدور السياسي الذي تؤديه المرأة العاملة في الحياة العامة داخل المجتمع الكويتي؟

– أظهرت العينة أن نسبة من درسن المفاهيم السياسية في أثناء مرحلة الدراسة هي (60,9%)، في حين (39,1%) لم يدرسن أي مفاهيم سياسية، وهذا يؤكد أهمية طرح الأفكار والموضوعات المرتبطة بالتنشئة السياسية وأهمية المشاركة السياسية للمرأة في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية. (جدول 2)

– وفي هذا السياق اتضح أن من بين عينة الدراسة من لم يقمن بأي مشاركات سياسية في أثناء مرحلة الدراسة (78,2%)، في حين (21,8%) شاركن في اتحاد الطلاب بالمدرسة وجمعيات النفع العام في المرحلة الثانوية؛ مما يدل على ضعف التنشئة والتنمية السياسية للمرأة. (جدول 3)

ولذلك يجب تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل : الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الاتصال وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير على أن تلتزم وسائل الاتصال والإعلام بالصدق والموضوعية.

– وحول القضايا السياسية التي تشغل اهتمام السيدات في عينة الدراسة، أكدت نسبة (38,2%) أن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والشرعية والمساواة هي الشغل الشاغل لهن، وأن (24,5%) أكدن القضايا المجتمعية التي لا يوجد لها

حلول، يلي ذلك أن (18,3%) اخترن الأوضاع الأمنية في الكويت، ثم أشارت (13,6%) إلى اهتمامهن بقضية الخصخصة وإسقاط القروض والفساد الإداري، وفي النهاية جاء اختيار القضايا المعروضة على مجلس الأمة (5,4%) جدول (4).

وتشير النتائج السابقة إلى إدراك المرأة الكويتية للعلاقة التبادلية بين الأوضاع الاجتماعية، والأوضاع السياسية، والأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وأن القضايا السابقة قضايا سياسية واجتماعية في المقام الأول؛ فلو أدركت المرأة أن مشاركتها السياسية في المجالس المنتخبة – سواء بالترشح أو التصويت، أو العمل السياسي بشكل عام – سوف ينعكس ذلك على شؤون حياتها بشكل أفضل، وأن هذه المشاركة سوف تحقق مصالحها على أرض الواقع، وتلمس العائد منها لما ترددت لحظة في المشاركة بشتى صورها، ولكن الراسخ في ذهنها من خلال الموروث الثقافي والتجارب والخبرات السابقة أنه لا يوجد مردود أو فائدة من المشاركة السياسية، وبناء على ذلك فهي تعزف عن المشاركة في هذه الأمور، ومن ثم فإن توافر الفهم والإدراك والوعي بالقضايا السياسية بشكل مبسط ومدى تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سواء بالسلب أو الإيجاب، فذلك – بلا شك – سوف يقلل من درجة عزوفها ويدفعها بقوة إلى المشاركة بإيجابية، وتزعم الباحثة أن ذلك سوف يكون أكثر تأثيراً وفاعلية من المشاركة السياسية بنظام الحصص (الكوتا) على الرغم من أهميته.

وبينت (79,1%) أنهن يعزفن عن حضور أي ندوات أو مؤتمرات سياسية، في حين أشارت (20,9%) إلى حضورهن المؤتمرات والندوات السياسية. جدول (5)، وترجع السيدات العاملات في عينة الدراسة أسباب عزوفهن عن حضور أي ندوات أو مؤتمرات سياسية إلى ما يلي:

– (39,1%)؛ لأن **الموضوعات المطروحة مكررة** ولا تأتي بجديد أو توصيات فعالة ولا تأخذ إجراءات تنفيذية للتوصيات التي تخرج بها، ويدل ذلك على غياب الحافز لمشاركة المرأة العاملة المحملة بالأعباء والالتزامات، بالإضافة إلى عدم الإحساس بأي فائدة تعود عليها مما يقود إلى العزوف.

– (31%)؛ للانشغال بالعمل وعدم وجود وقت، وخاصة أن معظم الوقت يخصص لإنجاز الأعباء الأسرية. وأكدت (23%) أن **الموضوعات السياسية لا تتناسب مع ميولهن الشخصية**، في حين أشارت (6,9%) من عينة الدراسة إلى

عدم تشجيع حضورهن؛ حيث لايتم إرسال دعوات خاصة لهن أو أن المواعيد تكون في أوقات متأخرة ليلاً، جدول (7).

– (20,9%) أكدن أنهن يحضرن ويتابعن المحاضرات والندوات والمؤتمرات؛ وذلك لأسباب متعددة. جدول (6).

– (82,7%) أكدن أنهن من المهتمات بمعرفة أحدث التطورات السياسية، واكتساب المزيد من المعلومات عن الحياة السياسية، وتنمية وعيهن السياسي، وأكدت (13%) اهتمامهن بالمشاركة في اللقاءات والمؤتمرات الخاصة بالقضايا السياسية. في حين أشار (4,3%) إلى أنهن يذهبن إلى المؤتمرات لتعرف النواب الذين يدافعون عن الوطن، جدول (8).

– أكدت النتائج التي أدلت بها عينة الدراسة حول الأساليب المتبعة في إبداء آرائهن أن (48,2%) يقمن بالمناقشة مع زملاء العمل والأصدقاء، وفي أثناء حضورهن لقاءات سياسية، في حين (36,4%) أكدن أنه لا توجد أساليب محددة أو مقننة، بينما أيد (15,4%) أنهن يحرصن على المشاركة في الانتخابات فقط. جدول(8).

3 – نتائج الإجابة عن التساؤل الثاني " ما نوعية المشاركة السياسية للمرأة العاملة في الانتخابات الكويتية ؟

– أوضحت نسبة (94,6%) أنهن لا ينتمين لأي تكتل سياسي أو ديني، في حين أكدت نسبة (5,4%) أنهن ينتمين إلى تكتلات سياسية، جدول (9) وهي: (50%) من المنتميات إلى التيار الإسلامي المعتدل، و(33,3%) إلى الإصلاح الشعبي، و(16,7%) إلى تكتل التحالف الوطني، جدول (10). وعلى الرغم من أهمية المشاركة في تلك التكتلات، فإنها تعد مدارس سياسية يتم من خلالها تدريب المشاركين على أسس التنمية وفلسفتها، والمشاركة السياسية.

– أوضحت نسبة (50%) من المنتميات لهذه التيارات السياسية أنها تيارات معتدلة ومحافظة، والنسبة نفسها (50%) أيدت أن تلك التيارات قريبة من المواطنين ولديها إحساس بمشكلات المواطن العادي، جدول (11).

– أكدت النتائج أن (57,3%) **لديهن بطاقات انتخابية**، جدول (12)، وقد حرصن على استخراجها لتحقيق ما يلي : (81%) **المشاركة في التصويت للانتخاب** والتعبير عن آرائهن بحرية لصياغة مستقبل أفضل.

– أن (19%) أكدن حرصهن على المشاركة في انتخاب ممثلات في البرلمان ومساعدتهن في خوض معركة الانتخابات، جدول (13).

– أن (42,7) عزفن عن استخراج بطاقات انتخابية، جدول (12)؛ وذلك للأسباب التالية : (34%) أفدن أن انشغالاتهن كثيرة في العمل ورعاية الأسرة، وأضاف (26%) منهن أنه لا توجد توعية بأهمية استخراج بطاقات انتخابية. في حين أكدت (23%) من العينة أنهن عزفن عن استخراج بطاقات انتخابية لتدني مستوى كفاءة المرشحين وعدم جدواهم في البرلمان، وعدم إحراز أعضاء مجلس الأمة أي تقدم داخل دوائرهم الانتخابية، ولا يوفون بوعودهم الوردية ويعملون لمصالحهم الشخصية – بحسب آراء عينة الدراسة –، في حين أرجع (17%) عدم استخراجهن للبطاقة الانتخابية إلى رفض الزوج نتيجة للموروث الثقافي، جدول (14).

– أشارت النتائج إلى أن (96,3%) لم يرشحن أنفسهن في أي انتخابات للمجالس مثل (الأمة – البلدي – الجمعيات ....)، في حين رشحت ثلاث سيدات يمثلن (2,7%) من العينة في انتخابات الجمعيات، إلا أنهن لم يحالفهن الحظ، جدول (15).

– أكدت مفردات العينة نفسها أن (92,7%) لم يفكرن مطلقاً في الترشح، جدول (16)، معللات ذلك بأن : عدم اقتناعهن بقدرة المرأة على خوض الانتخابات (50%) من حيث الظروف المجتمعية والعادات والتقاليد، وأن هذا الدور يصلح للرجال أكثر من النساء، وهذا يعكس بشكل أو بآخر فقدان الثقة في قدرتهن على تحمل المسؤولية، وأضاف (28,4%) أن سبب عزوفهن هو عدم وجود جهات تساند المرأة في معركتها الانتخابية وتشجعها على خوضها، وارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية مع كثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق المرشحة بنسبة (21,6%)، جدول (18).

– أن (75%) أكدن تفكيرهن في الترشح بدافع المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ونهضة المجتمع، في حين فكرت (25%) في الترشح لخوض التجربة وتقلد المناصب القيادية، وممارسة حق كفله الدستور مساواة بالرجل، جدول (17).

– وحول قيام مفردات عينة الدراسة **بتأييد أحد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة** أشارت (51,8%) إلى أنهن لم يؤيدن أحداً منهم، في حين أكدت (48,2%) أنهن ذهبن لتأييد أحد المرشحين في الانتخابات، جدول (19).

– لقد أكدت نسبة (64,2%) أن الدافع للتصويت في الانتخابات هو أن المرشح

يتصف بالشعبية، وملتحم مع مشكلات الشعب، ويبذل الجهد في التواصل مع مختلف فئات المجتمع، في حين أن (17%) أشارت إلى أن الدافع للتصويت جاء بناء على اقتناعهن بالمرشح، وأن آراءه السياسية تتفق مع طموحاتهن السياسية، وأن لديه حضوراً ويستطيع تحقيق آمالهن، وجاء في النهاية (18,8%) أن تأييدهن قد جاء للمرشح صاحب النفوذ والسلطة، ومن ثم شعرن أنه كفء لهذا المنصب، جدول (20).

وحول **الشروط الواجب توافرها** في مرشح المجالس المنتخبة، أكدت عينة الدراسة في كونه يتصف بالصدق والأمانة والوفاء ببرنامجه الانتخابي المعلن (44,5%)، والاهتمام بمصلحة الشعب في المقام الأول وملم بمشكلات واحتياجات الدائرة التي ينتمي إليها مع قدرته على التفاعل مع المواطنين (35,5%).

– أكدت (11,8%) أنه شرط أساسي أن يكون المرشح على علم وثقافة وطموح وقدرة على التخطيط للمستقبل، واتفقت هذه النتائج مع دراسة "سعيد المعصراوي، 2002" في أن يكون المرشح له بعد نظر وحنكة سياسية ويكون غنياً وميسوراً. بالإضافة إلى الحيادية والموضوعية والشفافية (8,2%)؛ حيث يلتزم بالنزاهة في عرض مطالب الجماهير أمام مجلس الأمة ولديه من الشفافية ما يتيح له التعامل مع جميع فئات المجتمع. وقد اتفقت هذه النتائج مع ما توصل إليه "مصطفى الفرماوي، 2001" في أن السمات الأساسية للمرشحين يجب أن تتمثل في الشخصية القوية واحترام الذات والشجاعة والوعي بقضايا المجتمع، وعدم توافر هذه الصفات يعتبر معوقاً للمشاركة في النواحي السياسية في المجتمع.

– أكدت (57,2%) أنهن حرصن على الإدلاء بأصواتهن في انتخابات مجلس الأمة، في حين لم تحرص (42,8%) على الإدلاء بأصواتهن في هذه الانتخابات، جدول (22)، كما أكدت نسبة (82,5%) إيمانهن بأهمية أصواتهن والمساعدة في انتخاب المرشح المناسب والتعبير عن آرائهن في اختيار المرشح المناسب، غير أن (17,5%) أشرن إلى أنهن ذهبن بدافع تأييد الأسرة وتشجيعها للانتخابات، جدول (23).

– أوضحت (34%) من العينة أنهن لم يذهبن، وذلك لعدم وجود بطاقة انتخابية، وأشارت نسبة (34%) إلى تدني مستوى كفاءة المرشحين، وأخيراً أشارت نسبة (27,7%) إلى عدم توافر الوقت لانشغالهن بالأعباء الأسرية والأنشغال بالأولاد، جدول (24).

4 – النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث: "ما أسباب عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية"؟

أظهرت مفردات العينة أن من أهم العوامل الثقافية المؤثرة في زيادة درجة عزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية كان التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية التي تخص المرأة بوزن نسبي (70%)، وقد جاء في المرتبة الأولى تنازلياً، وهذا يؤكد ضرورة تصحيح هذا الفهم وإبراز صورة المرأة المسلمة في صدر الإسلام وما قدمته من تضحية ونضال، وتوضيح كيف أن الدين الإسلامي لا يقف حجر عثرة أمام تقدم المرأة واقتحامها الآفاق الممكنة؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والكشف عن أن الدين أحياناً ما يستخدم لإقناع المرأة بعدم جواز مشاركتها في الحياة السياسية، وضرورة بقائها في البيت كأحد واجبات المرأة المسلمة، وفي حالة الحاجة إلى أصوات إضافية يدعو النساء إلى الاكتفاء بالتصويت كنوع من المشاركة لتأييد من يريدون، ويلي ذلك في المرتبة الثانية انخفاض روح المنافسة لدى المرأة أمام الرجل، ويرجع ذلك إلى أن فرص التكافؤ غير متساوية؛ فالمرشح الرجل لديه نفوذ مادي وسياسي واجتماعي يساعده على الفوز، في حين تفتقر المرأة المرشحة إلى هذا النفوذ والقوة، وتساوت النسبة نفسها مع **ضعف ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على القيادة**، ويفسر البعض هذا بأنه يرجع إلى إخفاق بعضهن في أداء الأدوار المنوطة بهن وسعيهن لتحقيق مكاسب شخصية أحياناً، إلا أن النظرة المتدنية للمرأة هي التي تضخم ما تقع فيه بعض النساء، وتنسى أنهن بشر يخطئن مثلهن مثل الرجال (فائزة الباشا، 2004: 60). جدول (25).

وجاءت في المرتبة الثالثة تنازلياً بوزن نسبي (55%) **تدني مكانة المرأة في المجتمع**، الناتج عن الموروث الثقافي، وهو يشير إلى أن العمل السياسي والقيادي عمل ذكوري، وأن المرأة غير مؤهلة له، وأن طبيعتها الفسيولوجية تجعلها إنسانة عاطفية متقلبة؛ مما يفقدها قدرتها على الحكم السليم على الأمور، وإذا حاولت أن تثبت نفسها في المجتمع شبهوها بالرجال.

وفي سياق العوامل الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى تنازلياً من بين العوامل المؤثرة على عزوف المرأة عن المشاركة السياسية الأعباء والمسؤوليات الأسرية المتزايدة على المرأة العاملة (85%)؛ فالمرأة لم تتدرب منذ نشأتها على التوازن بين أداء أدوارها التقليدية في الأسرة والمجتمع وحياتها.

– يلي ذلك **العادات والتقاليد المقيدة لحرية المرأة** (81%)، وجاء في المرتبة

الثالثة تنازلياً (78%) **التنشئة الاجتماعية القائمة على تبعية المرأة للرجل** في اتخاذ القرارات، التي تعزز التمييز بين الرجل والمرأة الذي يبلور صورة المرأة في الجانب الأنثوي وتربيتها على أنماط معينة لتكون زوجة وأماً، وتتحدد مجالات نشاطها في المنزل وتربية الأبناء، وإذا عملت فإنها تعمل أعمالاً بسيطة، لها مواعيد منتظمة لتنهي عملها، وتسرع لأداء أدوارها الأسرية دون أدنى تقصير، فالبيت دائماً له الأولوية.

– وجاء في المرتبة الرابعة تنازلياً تهميش المجتمع لدور المرأة السياسي واعتباره من شأن الرجل بنسبة (77%)، مع تدني جهود المنظمات في تشجيع المرأة على المشاركة السياسية (74%) في المرتبة الخامسة تنازلياً.

– وجاء في المرتبة السادسة والأخيرة انتشار الأمية بين الإناث (54%) الذي يؤدي إلى عدم معرفة المرأة لحقوقها وواجبها تجاه المرأة نفسها، وكذلك الوعي الاجتماعي المتدني والزائف لدى بعض المتعلمين تجاه قضية المرأة، جدول (26).

– أشارت عينة الدراسة إلى أن من أهم العوامل الاقتصادية الكامنة وراء عزوف المرأة العاملة عدم الالتزام بضوابط الإنفاق على الحملات الانتخابية، وجاء في المرتبة الأولى تنازلياً بنسبة (81%)، وقد ذكرت إحدى المبحوثات أن المرشحين ينفقون آلاف الدنانير على الدعاية وتقديم الخدمات للناخبين، وفي كل الأحوال تعجز المرأة عن الوفاء بالمتطلبات المالية للحملات الانتخابية، فالعامل الاقتصادي يعد سبباً من أسباب عدم مشاركة المرأة سياسياً، وفي المرتبة الثانية تنازلياً: ندرة المساهمين وقلتهم في المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية في تمويل الحملات الانتخابية للمرأة العاملة (77%) وتفضيل الرجل؛ حيث إن فرصته في الفوز تكون عادة أكبر من فرص النساء، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (54%) انخفاض القدرة المالية للمرأة في الإنفاق على الانتخابات مقارنة بالرجل، جدول (27).

وفي سياق المعوقات السياسية جاء في المرتبة الأولى تنازلياً: **افتقاد الثقة في نواب البرلمان** .. من خلال التجارب والخبرات السابقة (81%) نتيجة للوعود الكثيرة التي لايستطيع النواب الوفاء بها بعد نجاحهم ولا يظهرون بعد نتيجة الانتخابات إلا عند موعد الانتخابات القادمة، وأصبحت هناك حالة عدم ثقة في المرشحين (مقولة أحد المبحوثات). وجاء في المرتبة الثانية تنازلياً: **تدني معرفة المرأة العاملة بالإجراءات التنظيمية للمشاركة السياسية** (80%) مثل: كيفية التقدم

للترشـح في الانتخاب، أو كيفية استخراج بطاقات الانتخاب، أو أماكن اللجان الانتخابية، أو شـروط الانضمام إلى الجمعيات والمنظمات السياسية، وهـو ما يطلق عليه الأمية السياسـية. وفي المرتبة الثالثة تنازلياً جاء: **نقص الخبرة في إدارة الحملات الانتخابية** (78%)؛ الأمـر الذي يدعونا إلى تنظيم برامج تدريبية للمرشحات بكيفية الإدارة والمسـؤولية الانتخابيـة، وأيضاً كيفيـة التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة (إحدى توصيات البيان الختامي للمنتدى الديمقراطي الأول للمـرأة العربية 2004). وفي المرتبة الرابعة تنازلياً: **الشك في نزاهة الانتخابات** (77%) وعدم الثقة في مؤسسات الدولة وأجهزتها القائمة على متابعة الانتخابات.

وجاء في المرتبة الخامسة تنازلياً: عدم **وجود كوادر نسائية مؤهلة لدعم المشاركة السياسية** بنسبة (75%)، واحتل المرتبة السادسة تنازلياً: **افتقاد المرأة العاملة للوعي السياسي** (74%) بالقدر اللازم الذي يؤهلها للمشاركة في الحياة السياسية، وفي المرتبة السابعة تنازلياً جاء الإجماع على **نمطية النظام الانتخابي السائد وعدم موضوعيته** (73%)، وهذا يقودنا إلى التفكير في جعل النظام الانتخابي أكثر موضوعية وكفاءة بعيداً عن قيم القبلية والطائفية والعائلية التي تسود أجواء الانتخابات الكويتية والتي تبتعد عن القيم الموضوعية، المتمثلة في أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز ضد المرأة، وفي المرتبة الثامنة تنازلياً كان **ضعف المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية** (68%) مثل: المدرسة، جماعات الأصدقاء، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدينية، المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي للأمومة والطفولة، وغيرها من المؤسسات التي يجب أن تصمم برامج تدعو إلى التخلي عن الأفكار والمفاهيم التي تعزز استلاب المرأة والهيمنة عليها، وتشجع على تنمية الوعي السياسي كأحد محددات الممارسة السياسية، وجاء في المرتبة التاسعة والأخيرة: **إحجام الأحزاب السياسية عن دعم مشاركة المرأة العاملة سياسياً** (67%)، ولا نبالغ في القول إن معظم الأحزاب السياسية ليس لديها خطط واضحة بهذا الشأن، على الرغم من تأييدها لحصول المرأة على حقها في العملية السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك انطباعاً عاماً لدى المبحوثات في عينة الدراسة على أن الدولة بأجهزتها لا تساعد المرأة العاملة على التوفيق بين عملها الخاص وعملها العام في المشاركة السياسية؛ الأمر الذي يفقدها الرغبة في الدفاع عن مصالحها وحقوقها في المجتمع؛ فحقوق المرأة السياسية، لا بد أن تبدأ بحماية

حقوقها المدنية وتوفير مظلة للحماية الاجتماعية لها ولأسرتها حتى تستطيع أن تشارك سياسياً.

5 – نتائج الإجابة عن التساؤل الرابع : "ما االآليات المقترحة التي تعزز دور المرأة الكويتية العاملة في المشاركة السياسية" ؟

تمحورت مقترحات عينة الدراسة في سن القوانين والتشريعات التي تدعم مشاركة المرأة بنسبة (24,5%) من مفردات الدراسة؛ حيث أكدن أهمية تطبيق نظام (الكوتا) بتخصيص مقاعد لها في المجالس المنتخبة، وإعداد الكوادر الناشطة من النساء التي تشجع المرأة العاملة وتبصرها بأهمية وضعها الاجتماعي والسياسي.

– وجاء في المرتبة الثانية تنازلياً أهمية إنشاء منظمات سياسية لها سلطات فاعلة في مساندة المرأة سياسياً بنسبة (19%) من العينة، تلك المنظمات التي تفعل دورها، وتقوم بنشر ثقافة التطوع بين جميع فئات المجتمع عامة والمرأة بصفة خاصة برؤية شمولية متكاملة، وتضطلع بدور مهم في تعليم المرأة العاملة وتدريبها على كيفية التنسيق بين أدوراها المتعددة، وتحقيق التوازن بدلاً من إنجاز دور على حساب دور آخر، أو على حساب طاقتها وحيويتها، واتفق هذا مع دراسة "زينب شاهين، 1991" في أن الجمعيات الأهلية هي الدعامة الأساسية لتنمية المرأة المصرية وتحديثها من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية .

– يلي ذلك تنازلياً – بنسبة (17,2%) من العينة – الاهتمام بجودة التعليم والتنشئة السياسية، وفي هذا السياق أشارت (16,3%) إلى أهمية وعي المرأة بأهمية تمثيلها السياسي داخل المجتمع.

– وفي المرتبة الأخيرة جاء إعطاء المرأة الحرية للتعبير عن رأيها من خلال جميع القنوات الشرعية بنسبة (11,8%)، ودعم الحضور السياسي للمرأة، وهذا يتفق مع دراسة " **سعاد القرشي : 1992** " التي توصلت إلى أن المرأة تقدم على المشاركة الإيجابية إذا ما توافرت لها الظروف الملائمة والعوامل المساعدة من قبل المجتمع المحيط بها والمؤسسات المعنية. جدول (29).

ومما تقدم يجب التوجه إلى القاعدة العريضة من النساء من أجل إخراجهن من سلبيتهن وعزوفهن عن المشاركة في الحياة العامة مع التركيز على أهمية مشاركة المرأة على جميع الصعد في المجال السياسي، ومحاولة إحياء ثقتها بنفسها وبقدراتها الذاتية، وضرورة تطوير مهاراتها العملية، كما يجب أن تركز حملات

التوعية على ضرورة امتلاك النساء لرأي مستقل عن الرجل وليس تابعاً له، وكذلك تدريبهن على كيفية القراءة الصحيحة للبرامج الانتخابية المختلفة والانحياز لتلك البرامج التي من شأنها أن تحقق لهن أكبر قدر من المكاسب مواطنات أولاً ونساء ثانياً.

حادي عشر – مستخلصات الدراسة :

إن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية؛ فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد؛ فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية والتعبير عن سيادة الشعب.

وترى الباحثة أن المشاركة السياسية ما هي إلا جزء من أجزاء المشاركة التي تقوم بها المرأة في مجالات الحياة الأخرى، وأن القيم والتقاليد والنظام الاجتماعي جميعاً تعتبر من الأسباب التي تمنع المرأة من المشاركة في السياسة؛ ذلك أن تحرير المرأة ومباشرتها حقوقها السياسية إنما هي مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي تحكم المجتمع، وغني عن البيان أن هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسألة لا تخصها وحدها بقدر ما تخص المجتمع ككل، وليست المرأة إلا جزءاً من الكل، ولذلك لا بد من ربط تحرير المجتمع برمته من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال؛ حيث تعتبر المشاركة السياسية للمرأة أحد مقاييس التحضر السائدة في كثير من المجتمعات؛ وذلك لأن هذه الظاهرة – المشاركة السياسية – تعتبر ظاهرة حضارية بمعنى الكلمة.

إن نضال المرأة وحصولها على حريتها لم يكتمل بعد؛ ذلك لأن حرية المرأة في المجال السياسي مرتبطة بحريتها بوجه عام في جميع المجالات الأخرى، وإلى الآن لم تحصل المرأة على حقوقها كاملة في أي مجتمع. وعليه، فإن الباحثة تضع

مجموعة من الآليات المقترحة التي تعزز دور المرأة الكويتية العاملة في المشاركة السياسية، **وذلك على النحو التالي :**

– ضرورة السعي لرفع مستوى الوعي السياسي للمرأة تجاه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت، واكتساب قدر كبير من المعرفة اعتماداً على آليات ووسائل فعالة تشكل الرأي العام داخل المجتمع.

– أن تكون هناك تشريعات مؤسسية تضمن وتحمي مشاركة المرأة، وأن تكون هناك آليات وأساليب مجتمعية ومؤسسية، تضمن وصول هذه الأفكار والمفاهيم بوضوح وحرية تامة إلى صانع القرار.

– أن تشعر المرأة بأن مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تمثل واجباً يفرضه واقع الانتماء لهذا الوطن، في ضوء وضوح السياسات العامة المعلنة من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف التي توائم احتياجات المواطنين.

– ضرورة أن تطور القيادة السياسية معتقداتها واقتناعها بأهمية مشاركة المرأة في صنع السياسات العامة وتنفيذها، وإتاحة مساحة من الحرية السياسية أمام الجماهير للتعبير عن طموحاتها وآرائها في قضايا المجتمع ومشكلاته مع مناقشة صريحة للقوانين داخل البرلمان أو عبر الصحف والندوات العامة في ظل مناخ آمن.

– الاهتمام بعملية التنشئة السياسية منذ الصغر في مراحل التعليم المختلفة ومن خلال مؤسسات الدولة والمجتمع المدني؛ بحيث يتم نقل الثقافة السياسية التي تحقق أهداف المشاركات السياسية والانتماء بما يشبع احتياجات الأفراد والطبقات الاجتماعية واهتماماتهم.

المراجع:

أحمد ثابت (2003). المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع، (في) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، 7–8 مايو 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2011). الأردن: عمان.

بلقيس أحمد منصور (2004). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

بندر عايد الظفيري (1995). **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**. الكويت، جامعة الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

رغد عبودي بطرس (1996). أزمة المشاركة السياسية، وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (ع) 26: 24.

روحي البعلبكي (2001). **المورد قاموس عربي – إنجليزي**. بيروت: دار العلم للملايين.

زينب شاهين (1996). دور الجمعيات الأهلية في تحديث المجتمع المصري من خلال مدخل النوع الاجتماعي والتنمية، بحث منشور (في) المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، الإسكندرية.

سامية الساعاتي (1999). **علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها**. القاهرة: دار الفكر العربي.

سعاد محمد القرشي (1992). القيادات النسائية ودورها في تنمية المجتمع، المؤتمر الدولي حول الخدمة الاجتماعية والمستقبل في البلاد النامية، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

سعد الدين إبراهيم (2004). **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات ابن خلدون.

سعيد محمد المعصراوي (2002). المشاركة السياسية في الريف، انتخابات مجلس الشعب عام 2000م نموذجاً، **مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية**، مج (13)، ج (3): 421–498.

سلوى شعراوي جمعة (2000). نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة واتخاذ القرار، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، (18 – 20 نوفمبر)، المجلس القومي للمرأة، مجلد الدراسات والبحوث (3): 78–108.

سلوى شعراوي (2005). مواطنة المرأة. جدلية التمكين والتهميش، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21–23 ديسمبر 2003، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مج (2): 881، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

سمير عبد الوهاب، وعبد العزيز صقر (2002). التعليم وفاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، ع (26)، يوليو، المركز العربي للتعليم والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 251–302.

سيد أبو ضيف أحمد (2002). المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، **مجلة عالم الفكر**، ع (3)، مج (30): 155–160، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عزة سليمان (2004). التمكين السياسي للمرأة في مصر، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 11 – 13 ديسمبر 2004، اليمن، 66.

عطيات أحمد إبراهيم (2001). معوقات المشاركة السياسية للمرأة العاملة، المؤتمر السنوي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 1127–1154.

فائزة الباشا (2004). التمكين السياسي للمرأة في ليبيا، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية.

كفاح حداد (2001) : **المرأة والعمل السياسي**. بيروت: دار الهادى للطباعة والنشر.

ليلى عبد الوارث عبد الوهاب (2006). دور الحزب الوطني الديمقراطي في دعم المشاركة السياسية للقيادات النسائية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور (في) المؤتمر العلمي السابع عشر، الخدمة الاجتماعية وقضايا المرأة، 10– 11 مايو، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 473–535.

مجمع اللغة العربية (1990). **المعجم الوجيز**. القاهرة.

محمد منيف العجمي (2000). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، نظرة علمية تحليلية**. بيروت: دار الجديد.

مديحة أحمد عبادة (2000). الخصائص الاجتماعية للمرأة المشاركة في الأنشطة السياسية، (ورقة عمل)، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، القاهرة.

مصطفى عوض، ومحمد الشرقاوي (2001). المرأة والعمل الحزبي، دراسة حالة للمرأة بالحزب الوطني بأمانة القاهرة، **مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية**، مج (12)، ج (1)، مركز البحوث النفسية، المنيا، 11–99.

مصطفى الفرماوي (2001). المنظم الاجتماعي ودراسة اتجاهات الناخبين والمرشحين نحو الانتخابات البرلمانية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، ع (11)، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة: 172–207.

نادية عبد العزيز محمد (2005). اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة السياسية، تصور مقترح في إطار النموذج المعرفي السلوكي في خدمة الجماعة لتنميتها، بحث مقدم (في) المؤتمر السنوي السادس عشر، الخدمة الاجتماعية وعصر المعلومات، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

نادية قاسم (2001). معوقات المشاركة النسائية في الوطن العربي واستراتيجيات للتغلب عليها، المؤتمر العلمي السنوي التاسع "التربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربي"، القاهرة.

هاني عياد (2005). المشاركة السياسية عقبات تمنع الانخراط في العمل السياسي، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21 – 23 ديسمبر2003، مركز البحوث للدراسات السياسية، مج (1): 774 – 778، جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

همت حسن عبد المجيد (2001). دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية للطالبات، مؤتمر تنمية المرأة العربية، الإشكاليات وآفاق المستقبل، جامعة جنوب الوادي، مركز دراسات الجنوب، المركز العربي للتعليم، أسيوط.

هناء الجوهري (2000). دراسة تحليلية لشهادات المشاركات في الحياة العامة العربية، أعمال

ندوة المرأة العربية والحياة العامة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة.

هنري عزام (1999). المرأة العربية والعمل، مؤتمر مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في التنمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، المجموعة الإحصائية السنوية، في 2011/12/31، الكويت.

هيلة حمد المكيمي (2010). العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 38(3): 15–85 تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

يوسف خليفة اليوسف (2003). المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، ع (290)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 241–277.

Allum, P., (1995). *State and society in western Europe*. England: Hart Oils, LTD, Conn wall.

High Commissioner For Human Rights (2011): *A human rights approach to poverty reduction strategies*. Geneva. United Nations.

Hoskin, B., (2003). Political participation, research seminar 24-26 November, European center, Strasbourg.

Mcclosky H., (1998). *Political participation, International encyclopedia of the social science*. N. Y: Collier Macmillan.

Squires, J. & Jones, W., (2001). *Women in parliament A comparative analysis*. Eoc, Manchester, England.

قدم في: ديسمبر 2011

أجيز في: يونيو 2012

ملحق (١)

جدول (1)
البيانات الأساسية

ن = 110

ن = 110	م	البيـــــان	ك	%
1	السـنـ	أقل من 25 عاماً	13	11,8
		من 25 عاماً إلى أقل من 30 عاماً	42	38,2
		من 30 عاماً إلى أقل من 40 عاماً	38	34,5
		من 40 عاماً إلى أقل من 50 عاماً	17	15,5
2	الحالة التعليمية	تعليم ثانوي أو ما يعادلها	51	46,3
		تعليم جامعي	50	45,5
		دراسات عليا	9	8,2
3	الحالة الوظيفية	وظيفة إدارية / مكتبية	74	67,3
		سكرتارية	19	17,3
		شؤون قانونية	4	3,6
		اختصاصية اجتماعية	13	11,9
4	الحالة الاجتماعية	آنسة	25	22,7
		متزوجة	81	73,7
		مطلقة	4	3,6

جدول (2)
توزع مفردات العينة وفق دراستهن
للمفاهيم السياسية في أثناء مراحل الدراسة

ن = 110

المتغـــــير	ك	%
نعـــم	67	60,9
لا	43	39,1
المجمـوع	110	100

جدول (3)
توزع مفردات العينة بحسب مشاركتهن السياسية في أثناء الدراسة

ن = 110

المتغـــــير	ك	%
نعـــم	24	21,8
لا	86	78,2
المجمـوع	110	100

جدول (4)
توزع مفردات العينة بحسب أهم القضايا السياسية التي تشغلهن

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
كل القضايا المجتمعية التي لا يوجد لها حلول.	27	24,5
عدم استقرار الوضع الأمني الحالي في الدولة.	20	18,3
حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والشرعية والمساواة.	42	38,2
القضايا المعروضة على مجلس الأمن.	6	5,4
سياسة الخصخصة، وإسقاط القروض، والفساد الإداري.	15	13,6
المجمـوع	110	

جدول (5)
توزع مفردات العينة بحسب حضور المؤتمرات والندوات السياسية

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	23	20,9
لا	87	79,1
المجمـوع	110	100

جدول (6)
توزع مفردات العينة بحسب أسباب إقبالهن على حضور المؤتمرات السياسية

ن = 23

البيـــــــان	ك	%
لمعرفة آخر التطورات السياسية، واكتساب المزيد من المعرفة والمعلومات.	19	82,7
أهتم بالمشاركة في اللقاءات والمؤتمرات الخاصة بالقضايا السياسية.	3	13
لتعرف النواب الذين يدافعون عن الوطن.	1	4,3
المـجمـوع	23	

جدول (7)
توزع مفردات العينة بحسب أسباب عزوفهن على حضور المؤتمرات السياسية

ن = 87

البيـــــــان	ك	%
موضوعاتها مكررة ولا تخرج بتوصيات فعالة وإجراءات تنفيذية.	34	39,1
كثرة الأعباء الأسرية وعدم وجود وقت.	27	31
الموضوعات السياسية لا تناسب ميولي.	20	23
عدم وجود تشجيع لحضور المرأة.	6	6,9
المـجمـوع	87	

جدول (8)
توزع مفردات عينة الدراسة بحسب الأساليب المتبعة في إبداء ارائهن في القضايا السياسية

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
بحسب الظروف لا توجد أساليب محددة.	40	36,4
المناقشة والمناظرة مع زملاء العمل / الأصدقاء.	53	48,2
المشاركة في الانتخابات.	17	15,4
المـجمـوع	110	100

جدول (9)
توزع مفردات العينة بحسب انتمائهن لتيارات سياسية

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	6	5,4
لا	104	94,6
المـجمـوع	110	100

جدول (10)
توزع مفردات عينة الدراسة بحسب أسماء التيارات السياسية

ن = 6

ما اسم التكتل، أو التيار السياسي أو التيار الديني الذي تنتمين إليه؟	ك	%
إسلامي معتدل.	3	50
التحالف الوطني.	1	16,7
الإصلاح الشعبي.	2	33,3
المـجمـوع	6	100

جدول (11)
توزع مفردات عينة الدراسة بحسب أسباب انضمامهن للتيارات السياسية

ن = 6

البيـــــــان	ك	%
لأنه تيار محافظ ولمعرفة أحوال الدين.	3	50
تيار قريب من المواطنين ولديه إحساس بمشكلاتهم.	3	50
المـجمـوع	6	100

جدول (12)
توزع مفردات العينة بحسب استخراجهن لبطاقات انتخابية

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	63	57,3
لا	47	42,7
المجمـوع	110	100

جدول (13)
توزع مفردات العينة بحسب دوافعهن في استخراج بطاقات انتخابية

ن = 63

البيـــــــان	ك	%
استخرجت للمشاركة في العملية الانتخابية.	51	81
الحرص على انتخاب ممثلات في البرلمان.	12	19
المجمـوع	110	100

جدول (14)
توزع مفردات العينة بحسب أسباب عدم استخراجهن البطاقات الانتخابية

ن = 47

البيـــــــان	ك	%
رفض الزوج.	8	17
الانشغال بأعباء الأسرة والعمل.	16	34
انخفاض مستوى التوعية من قبل وسائل الإعلام.	12	26
تدني مستوى كفاءة المرشحين.	11	23
المجموع	47	100

جدول (15)
توزع مفردات العينة وفقاً
لترشحهن في الانتخابات

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	3	2,7
لا	107	97,3
المجمـوع	110	100

جدول (16)
يوضح توزيع مفردات العينة وفقاً
لتفكيرهن في الترشح في الانتخابات

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	8	7,3
لا	102	92,7
المجمـوع	110	100

جدول (17)
توزع مفردات العينة بحسب
أسباب تفكيرهن في الترشح للانتخابات

ن = 8

في حالة الإجابة بـ (نعم) لماذا البيـــــان	ك	%
المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ونهضة المجتمع.	6	75
خوض التجربة وتقلد المناصب القيادية.	2	25
المجمـوع	8	100

جدول (18)
توزع مفردات العينة وفقاً
لأسباب عزوفهن عن الترشح للانتخابات

ن = 102

البيـــــــان	ك	%
لا أؤيد دخول المرأة.	51	50
عدم وجود جهات تساند المرأة.	29	28,4
تكاليف الانتخابات مرتفعة.	22	21,6
المجمـوع	102	100

جدول (19)
توزع مفردات العينة بحسب
تأييدهن للمرشحين في الانتخابات

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
نعـــم	53	48,2
لا	57	51,8
المجمـوع	110	100

جدول (20)
توزع مفردات عينة الدراسة
بحسب دوافعهم في تأييد المرشحين

ن = 53

البيـــــــان	ك	%
له شعبية وملتحم مع مشكلات الشعب.	34	64,2
كفء لهذا المنصب / صاحب نفوذ.	10	18,8
يتفق مع أفكاري وآرائي السياسية.	9	17
المجمـوع	53	100

جدول (21)
توزع مفردات عينة الدراسة وفقاً
للشروط المفضلة في المرشح للانتخابات

ن = 110

البيـــــــان	ك	%
صادق وأمين ويوفي بوعوده.	49	44,5
تهمه مصلحة البلد بالدرجة الأولى.	39	35,5
أن يكون ذا علم وثقافة وطموح.	13	11,8
الحيادية والموضوعية.	9	8,2
المجموع	110	100

جدول (22)
توزع مفردات العينة وفقاً
للأداء بأصواتهن في الانتخابات

ن = 110

هل أدليت بصوتك في انتخابات مجلس الأمة؟	ك	%
نعـــم	63	57,2
لا	47	42,8
المجمـوع	110	100

جدول (23)
توزع مفردات العينة حول
أسباب إقبالهن على المشاركة في الانتخابات

ن = 63

في حالة الإجابة بـ (نعم) لماذا	ك	%
التعبير عن آرائهن في اختيار المرشح المناسب.	52	82,5
تشجيع الأسرة وتأييدهن للانتخاب.	11	17,5
المجمـوع	63	100

جدول (24)
توزع مفردات العينة بحسب
أسباب عزوفهن عن الانتخابات

ن = 47

البيـــــــان	ك	%
لعدم وجود بطاقة انتخابية.	16	34
تدني مستوى كفاءة المرشحين.	18	38,3
الأعباء الأسرية والانشغال بالأولاد.	13	27,7
المجمـوع	47	100

جدول (25)
توزع مفردات العينة بحسب آرائهن في أهم العوامل الثقافية
الكامنة وراء عزوفهن عن المشاركة السياسية

المعوقـات / العوامل الثقافية / مجموع الأوزان					
م	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	%
1	108	96	26	230	70
2	54	74	55	183	55
3	99	74	40	213	65
4	99	74	40	213	65
المجموع	360	318	161	839	64

جدول (26)
توزع مفردات العينة بحسب آرائهن في أهم العوامل الاجتماعية الكامنة وراء عزوفهن عن المشاركة السياسية

المعوقات / العوامل الاجتماعية / مجموع الأوزان					
م	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة
1	57	60	61	178	%54
2	135	90	20	245	%74
3	177	80	11	268	%81
4	201	70	8	279	%85
5	147	92	15	254	%77
6	156	88	14	258	%78
المجموع	873	480	129	1482	%75

جدول (27)
توزع مفردات العينة بحسب آرائهن في أهم العوامل الاقتصادية الكامنة وراء عزوفهن عن المشاركة السياسية

المعوقات / العوامل الاقتصادية / مجموع الأوزان					
م	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة
1	57	60	61	178	%54
2	135	90	20	245	%74
3	177	80	11	268	%81
المجموع	873	480	129	1482	%75

جدول (28)
توزع مفردات العينة بحسب آرائهن في أهم العوامل السياسية الكامنة وراء عزوفهن عن المشاركة السياسية

المعوقات / العوامل الاقتصادية / مجموع الأوزان					
م	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	النسبة
1	177	78	12	267	%81
2	177	72	15	264	%80
3	153	88	15	256	%78
4	147	90	16	253	%77
5	141	86	20	247	%75
6	129	98	18	245	%74
7	126	96	20	242	%73
8	120	72	34	226	%68
9	123	64	37	224	%67
المجموع	1431	820	213	2464	%75

جدول (29)
توزع مفردات العينة بحسب الآليات المقترحة لتعزيز دور المرأة الكويتية العاملة في المشاركة السياسية

ن = 110

م	البيـــــان	ك	%	ر
1	الاهتمام بجودة التعليم والتنشئة السياسية للمرأة.	19	17,2	3
2	سن القوانين والتشريعات التي تدعم مشاركة المرأة / تطبيق الكوتا.	27	24,5	1
3	القضاء على العادات والتقاليد المهمشة لدور المرأة من خلال التوعية الإعلامية.	12	11	6
4	إعطاء المرأة الحرية للتعبير عن رأيها من خلال جميع القنوات الشرعية.	13	11,8	5
5	إنشاء منظمات سياسية لها سلطات فاعلة في مساندة المرأة سياسياً.	21	19	2
6	زيادة وعي المرأة بأهمية تمثيلها السياسي داخل المجتمع.	18	16,3	4

ملحق (٢)

أسباب عزوف المرأة العاملة الكويتية عن المشاركة السياسية في دولة الكويت
استمارة مقابلة مطبقة على عينة من النساء العاملات بجامعة الكويت

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط

2011م

أولاً – البيانات الأساسية :

1 – الســـن : .....

2 – الحالة التعليمية : .....

3 – الحالة الوظيفية : .....

4 – الحالة الاجتماعية : .....

5 – عدد الأولاد : .....

ثانياً – الوعي السياسي للمرأة العاملة :

7 – هل درست مفاهيم سياسية في أي مرحلة من مراحل الدراسة ؟

نعم ( ) لا ( )

8 – هل لكِ أي مشاركات سياسية في أثناء مرحلة الدراسة مثل اتحاد الطلاب ؟

نعم ( ) لا ( )

9 – ما القضايا السياسية التي تشغل اهتمامك حالياً ؟

.....

.....

10 – هل تحرصين على حضور لقاءات، أو ندوات، أو مؤتمرات سياسية لمتابعة الأحداث السياسية ؟

نعم ( ) لا ( )

11– **لماذا ؟** .....

12– **لماذا ؟** .....

13 – ما الأساليب التي تبدين بها رأيك في القضايا السياسية المختلفة ؟

.....

.....

ثالثاً – المشاركة السياسية للمرأة العاملة خلال الانتخابات :

14 – هل تنتمين لأي من الأحزاب السياسية / المنظمات السياسية ؟

نعم ( ) لا ( ) انتقل إلى س 23

15 – ما اسم الحزب، أو المنظمة السياسية التي تنتمي إليها ؟

.....

.....

16 – ما دواعي انضمامك لهذا الحزب ؟

.....

.....

17 – هل لديك بطاقة انتخابية ؟

نعم ( ) لا ( ) انتقل إلى س 19

18 – ما الدافع وراء استخراج بطاقة انتخابية ؟

.....

.....

19 – ما سبب عدم استخراجك بطاقة انتخابية ؟

.....

.....

20 – هل رشحت نفسك من قبل في انتخابات المجالس؟

نعم ( ) لا ( )

21 – هل سبق أن فكرت في ترشيح نفسك في الانتخابات من قبل ؟

نعم ( ) لا ( )

22- لماذا ؟ **23- لماذا ؟**

....

....

24 – هل كنتِ تؤيدين أحداً من المرشحين في انتخابات مجلس الأمة عام 2009؟

نعم ( ) لا ( ) انتقل إلى س 26

25 – ما سبب هذا التأييد ؟

.....

.....

.....

26 – ما الشروط التي تفضلينها في مرشح المجالس المنتخبة؟

.....

.....

.....

27 – هل أدليتِ بصوتك في انتخابات مجلس الأمة لعام 2009؟

نعم ( ) لا ( )

28- لماذا ؟ **29- لماذا ؟**

....

....

رابعاً – أسباب عزوف المرأة العاملة عن المشاركة السياسية :

30– ما أهم العوامل الحقيقية لعزوف المرأة عن المشاركة السياسية بشتى صورها ؟

المتغيـــــرات	نعم	إلى حد ما	لا
(أ) عوامل ثقافية : – التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية التي تخص المرأة.			
– تدني مكانة المرأة في المجتمع.			
– ضعف ثقة المرأة في قدرتها على القيادة.			
– انخفاض روح المنافسة لدى المرأة أمام الرجل.			
(ب) عوامل اجتماعية : – انتشار الأمية لدى الإناث.			
– تدني جهود منظمات المجتمع المدني في تشجيع المرأة على المشاركة.			
– العادات والتقاليد المقيدة لحرية المرأة.			
– الأعباء الأسرية المنوطة بالمرأة.			
– تهميش المجتمع للدور السياسي للمرأة واعتباره من شأن الرجال.			
– التنشئة الاجتماعية القائمة على تبعية المرأة للرجل في اتخاذ القرارات.			
(جـ) عوامل اقتصادية : – انخفاض القدرة المالية للمرأة في الإنفاق على الانتخابات.			
– ندرة المساهمين في تمويل الحملات الانتخابية للمرأة.			
– عدم الالتزام بالضوابط المحددة للإنفاق الانتخابي من قبل المرشحين.			
(د) عوامل سياسية : – إحجام الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية للمرأة.			
– انخفاض درجة الوعي السياسي والقانوني للمرأة.			
– نمطية نظام الانتخاب السائد وعدم موضوعيته.			
– ضعف المؤسسات التربوية المعنية بالتنشئة السياسية للمرأة.			
– افتقاد الثقة في المرشحين لخبرات سابقة.			
– عدم وجود كوادر نسائية متخصصة تشجع المرأة على المشاركة السياسية.			
– تفشي ظاهرة العنف والبلطجة والأساليب غير المشروعة في الانتخابات.			
– تدني معرفة المرأة بالإجراءات التنظيمية لعملية التصويت.			
– الشك في نزاهة الانتخابات.			
– نقص الخبرة السياسية في إدارة العملية الانتخابية من قبل المرأة.			

خامساً – مقترحات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العاملة :

31– ما أهم مقترحاتك في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العاملة في المجتمع المحلي؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

The Refraining of Kuwaiti Working Women from Political Participation - A Study Applied in the College of Social Science of Kuwait University

Seham A. Al qabandi*

Supporting the participation of Kuwaiti women represents a high priority at the national concern, and this is apparent in the keenness of activating her political participation as a cornerstone in the community which depends upon achieving the overall development because of its influence in the deepening of democracy and the principle of citizenship. However, the real practice of the political process by women are still marginal and ineffective. Hence, **research aimed to answer the following main question** : Why working women stay away from political participation, although they are educated and get out daily for work and have contact with public life in the community and its varied institutions in addition to their ability to disclose their demands.

- The results showed that the most important reasons for the reluctance of working women's political participation are :

Social factors such as : Customs and traditions which qualifies men over women in addition to the growing burden of women and the lack of confidence in MPs (Members of the Parliament) and the doubt in the integrity of the elections with the prevailing stereotypes of the election system.

Cultural factors such as : Misinterpretation of some religious texts in addition to low status of women in the community and low spirit of competition against men.

Economical factors such as : Limited financial ability of women on spending on election campaigns with the lack of contributors from organizations and bodies and political parties supporting women and

* Dept of Social Science, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

the non-compliance with the controls on spending on election campaigns.

- Proposals to activate the political participation of women : The results showed the importance of emphasizing literacy of women generally and give women the freedom to express their opinion in all legal channel supporting them doing this, and provide the voting cards for each woman who have the right to elect and the adoption of national number as a constraint to vote with the establishment of political organizations to support women politically.

Keywords : Refrain - Political participant - Working women - Political life - Citizenship - Parliament - Political socialization